



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

المؤتمر

الدورة الأربعون

روما، 3-8 يوليو/تموز 2017

الإطار الاستراتيجي المراجع

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Boyd Haight

مدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: +39 06570 55324



ms431rev

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

توطئة المدير العام

إنّ الإطار الاستراتيجي المراجع الذي يُعرض عليكم اليوم هو نتيجة عملية تفكير استراتيجي تشاورية شاركت فيها الدول الأعضاء والشركاء والموظفون لبلورة الرؤية المتمثلة في بناء عالمٍ ينعم بالأمن الغذائي المستدام.

وهو ينظر إلى العالم من حولنا وإلى التحديات الماثلة أمامنا وإلى ما نقوم به من عملٍ لمعرفة ما إذا كان المسار المتبع من قِبل المنظمة بحاجة إلى تصويب وكيف. ويمكن أن نستخلص من ذلك ثلاث رسائل واضحة.

أولاً، إنّ المنظمة ماضية على المسار الصحيح. وثانياً، إنّ المنظمة متماشية مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومع أهداف التنمية المستدامة. وثالثاً، إنّ المنظمة تضيف قيمةً للجهود العالمية المبذولة لمواجهة تحديات زمننا هذا. وإني أدعوكم إلى النظر معاً في هذه الرسائل الثلاث على اعتبار أنها متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض، تماماً كما أهدافنا الاستراتيجية.

وإنّ الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة يحدد سبباً للمضي قدماً لا يجيد إطلافاً عن التحديات المعقدة في يومنا هذا. لا بل إنه، على العكس من ذلك، يقرّ بالحاجة إلى اتباع نهجٍ شاملة لمواجهة تلك التحديات على نحو أفضل. وهذا هو جوهر رؤية القضاء على الجوع التي يقوم عليها عمل المنظمة، أي التصدي للجوع ولسوء التغذية من خلال تضاعف الجهود في سبيل بناء القدرة على الصمود وزيادة الإنتاج على نحو مستدام وكفالة حصول الفئات الأكثر تهميشاً على الموارد من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية وجعل النظم الغذائية أكثر شمولاً والعمل معاً على خلق الظروف التي تمكّن من يعانون اليوم من سوء التغذية من مواصلة المسيرة بمفردهم في المستقبل.

وتتجسد هذه الروح أيضاً في خطة عام 2030 التي تشدد على الطبيعة المتكاملة وغير المجزأة لأهداف التنمية المستدامة وعلى الحاجة إلى التوفيق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وعليه، فإنّ المنظمة، من خلال اتباع إطارها الاستراتيجي المراجع، لا تزال وقيّة لرسالتها وتساهم بذلك بصورة مركزّة ومجدية ولازمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

وثمة حاجة ملحة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى العمل. وهناك ما يقارب 800 مليون سبب لذلك. فمع أنّ سنة 2030 لا تزال تلوح بعيادة في الأفق، إلا أنّ الزمن يواصل مسيرته. وإذا أردنا بالفعل أن نرى في غضون 13 عاماً من الآن عالماً لا يهتمش فيه أحد، فمن مسؤوليتنا اليوم أن نحصر على حصول كلّ فرد على الحد الأدنى للعيش بكرامة وبسلام وعلى امتلاك الوسائل للكفاح بفضل جهودهم ومثابرتهم الخاصة.

ويؤقّر الإطار الاستراتيجي المراجع فهماً واضحاً للتحديات ولموقع المنظمة في سياق التنمية العالمية ولكيفية مساهمتها في تحويل رؤيتنا إلى واقع ملموس.

والإطار الاستراتيجي المراجع هو أكثر من إعادة تأكيد على أننا ماضون على المسار الصحيح، بل إنه يوطد الأسس التي ستمكّننا من المضي قدماً بمزيد من الإصرار والعزيمة والشجاعة.

جوزيه غرازيانو دا سيلفا

المدير العام

بيان المحتويات

الصفحة	
2	توطئة المدير العام
4	موجز
5	مقدمة
6	أولاً - الإطار الاستراتيجي المراجع
6	ألف - رؤية المنظمة والأهداف العالمية
6	باء - السياق العالمي المتغير والتحديات الرئيسية في وجه الأغذية والزراعة
6	باء-1 سياق التطورات العالمية وصلتها بعمل المنظمة
12	باء-2 الاتجاهات العالمية والإقليمية
20	باء-3 التحديات العالمية الرئيسية
31	جيم - خصائص المنظمة ووظائفها الرئيسية
31	الخصائص التنظيمية الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة
31	الوظائف الرئيسية - كيف تضطلع بها المنظمة
33	دال - الأهداف الاستراتيجية
35	الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
36	الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
38	الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف
40	الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة
42	الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات
44	الهدف الاستراتيجي 6: الجودة الفنية والمعرفة والخدمات (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)

موجز

أجرت منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) استعراضاً لإطارها الاستراتيجي للفترة 2016-2017، الذي يجري مرة كل أربع سنوات، في ضوء خطة عام 2030 والتطورات العالمية الهامة الأخرى والاتجاهات العالمية والإقليمية وأبرز التحديات في المجالات الواقعة ضمن نطاق ولاية المنظمة. وتعرض هذه الوثيقة الإطار الاستراتيجي المراجع وتلخص الأهداف الاستراتيجية والمواضيع المشتركة التي جرى تحديثها في ضوء التطورات العالمية والاتجاهات والتحديات ومزايا المنظمة ووظائفها الرئيسية.

وقد عبّرت الأجهزة الرئاسية للمنظمة خلال سنتي 2015 و2016 عن دعمها القوي والمتواصل لاستمرارية التوجه الاستراتيجي للمنظمة من أجل تحقيق كامل الأثر المتوخى من الإطار الاستراتيجي. وبموازاة ذلك، شهدت الفترة 2015-2016 عدداً من التطورات العالمية الهامة كان أبرزها اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وعددها 17 هدفاً، فضلاً عن دخول اتفاق باريس بشأن تغير المناخ حيّز التنفيذ، وهو ما أرسى إطاراً عاماً سيتعيّن على المنظمة أن تعمل ضمنه وأن تتكيف معه لتحسين التنفيذ والأثر.

ويحدد الإطار الاستراتيجي المراجع التوجه الاستراتيجي العام للمنظمة، انطلاقاً من رؤية المنظمة وأهدافها العالمية، والتي لم تتغير في إطار عملية الاستعراض الجارية. وقد أفضت عملية تفكير استراتيجي تشاورية للخطوات التحليلية إلى تحديد ما يلي: (أ) التطورات العالمية الرئيسية التي تؤثر على بيئة عمل المنظمة؛ (ب) الاتجاهات العالمية التي من المتوقع أن تحدد معالم التنمية الزراعية في الأجل المتوسط؛ (ج) الاتجاهات القطاعية والإقليمية المنبثقة عن المؤتمرات الإقليمية للمنظمة وعن لجائها الفنية؛ (د) التحديات الرئيسية الناشئة عن تلك التطورات والاتجاهات؛ (هـ) وتداعيات هذه التحديات بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ونواتجها ومخرجاتها في سياق الخصائص الأساسية للمنظمة ووظائفها الرئيسية المتفق عليها.

وقد جرى تحديد عشرة تحديات ووصفها وهي تمثل المشاكل الإنمائية الرئيسية التي ستعاني منها البلدان والمجتمع الإنمائي في المستقبل القريب. وقد شكّلت الأساس لاستعراض الإطار المفاهيمي ونظرية التغيير بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية الخمسة الراهنة، ألا وهي:

1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

2: زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة

3: الحد من الفقر في الريف

4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

وينبغي للمنظمة أن تحرص على امتلاك القدرات الفنية الداخلية والتكامل لتحقيق النتائج المنشودة. ومن هذا المنطلق، يُستكمل الإطار الاستراتيجي بهدف سادس من أجل ضمان القيادة على المستوى الفني وإدراج الإحصاءات والمسائل المشتركة أي تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية في تصميم الأهداف الاستراتيجية وتنفيذها.

الإجراءات التي يقترح على المؤتمر اتخاذها

إن المؤتمر مدعو إلى إقرار الإطار الاستراتيجي المراجع، لا سيما رؤية المنظمة وأهدافها العالمية وأهدافها.

مقدمة

- 1- تعرض هذه الوثيقة الإطار الاستراتيجي المراجع لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) الذي جرى وضعه في سياق التطورات العالمية الأخيرة، والاتجاهات العالمية والإقليمية والتحديات الرئيسية في مجالات ولاية المنظمة.
- 2- وكما تدعو إليه النصوص الأساسية¹، يسترشد عمل المنظمة بكامله منذ عام 2010 بإطار استراتيجي يُعدّ لفترة تتراوح بين عشر إلى خمس عشرة سنة، ويجري استعراضه كل أربع سنوات، ويشمل جملة أمور من ضمنها تحليل للتحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية والسكان المعتمدين عليها، بما في ذلك المستهلكين؛ ورؤية استراتيجية والأهداف التي ينشدها الأعضاء في مجالات ولاية المنظمة، وكذلك الأهداف الاستراتيجية التي سيحققها الأعضاء والمجتمع الدولي بدعم من المنظمة.
- 3- وقد عبّرت الأجهزة الرئاسية للمنظمة عن دعمها القوي والمتواصل لاستمرارية التوجه الاستراتيجي للمنظمة من أجل تحقيق كامل الأثر المتوخى من الإطار الاستراتيجي.
- 4- وقد جرى استعراض الإطار الاستراتيجي للمنظمة، الذي يتم كل أربع سنوات، خلال الفترة 2016-2017 انطلاقاً من رؤية المنظمة وأهدافها العالمية والتي لم تتغير في إطار الاستعراض الجاري عن طريق عملية تفكير استراتيجي تشاورية². وقد جرى الاعتماد على سلسلة من الخطوات التحليلية لتحديد ما يلي:
- (أ) التطورات العالمية الرئيسية، التي حدّدت السياق الإجمالي للتنمية الذي تعمل ضمنه المنظمة؛
- (ب) الاتجاهات العالمية التي من المتوقع أن تشكل إطاراً للتنمية الزراعية في الأجل المتوسط³؛
- (أ) الاتجاهات القطاعية والإقليمية الناشئة عن الاستعراضات الاستراتيجية الإقليمية، والمناقشات والتوصيات الناجمة عن المؤتمرات الإقليمية⁴ واللجان الفنية للمنظمة⁵؛
- (ج) التحديات الرئيسية النابعة من هذه التطورات والاتجاهات، والمتوقع أن تواجهها البلدان الأعضاء والأطراف الفاعلة في مجال التنمية في قطاع الأغذية والزراعة في السنوات المقبلة؛
- (د) تأثيرات هذه التحديات على الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، ونواتجها ومخرجاتها في سياق خصائص المنظمة الرئيسية ووظائفها الأساسية الموافق عليها.

¹ النصوص الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة، الجزء 2(واو) (قرار المؤتمر 2009/10)

² بما في ذلك من خلال مشاورات بين فريق خبراء معني بالاستراتيجية وخبراء خارجيين: Alain De Janvry، إسْمهان الوافي، Shenggen Fan،

Martin Piñeiro، Mulu Ketsela، Marion Guillou، Gustavo Gordillo

³ منظمة الأغذية والزراعة 2016. مستقبل الأغذية والزراعة - الاتجاهات والتحديات. روما.

⁴ الوثائق C 2017/14 و C 2017/15 و C 2017/16 و C 2017/17 و C 2017/18 و C 2017/LIM/1

⁵ الوثائق C 2017/21 و C 2017/22 و C 2017/23 و C 2017/24

أولاً- الإطار الاستراتيجي المراجع

ألف- رؤية المنظمة والأهداف العالمية

5- لقد وافقت الأجهزة الرئاسية عام 2013 على رؤية منظمة الأغذية والزراعة والأهداف العالمية باعتبارها جزءاً من الإطار الاستراتيجي الحالي، ولم تتغير تلك الرؤية والأهداف أثناء هذه المراجعة. فرؤية المنظمة هي "عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة".

6- والأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء هي:

- (1) استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تدريجياً لضمان عالم يحصل فيه الجميع في كل الأوقات على طعام مغذٍ وكافٍ وآمن يسد احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم، لكي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- (2) واستئصال الفقر والمضي قدماً نحو تقدم الجميع اقتصاديا واجتماعياً، مع زيادة إنتاج الأغذية، والنهوض بالتنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- (3) وإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بصورة مستدامة، بما في ذلك الأراضي والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية، لمصلحة أجيال الحاضر والمستقبل.

7- وينبغي أن تنظّم منظمة الأغذية والزراعة عملها لكي تساعد الدول الأعضاء على تحقيق هذه الأهداف فردياً على الصعيد الوطني، وجماعياً على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الأغذية والزراعة.

باء- السياق العالمي المتغير والتحديات الرئيسية في وجه الأغذية والزراعة

8- يلخص هذا القسم التطورات العالمية التي توفّر السياق الدولي الذي سوف تعمل ضمنه المنظمة وتساعد البلدان في المستقبل القريب، إضافةً إلى الاتجاهات العالمية والإقليمية التي جرى تحديدها، والتحديات الرئيسية الناشئة عن هذه التطورات والاتجاهات.

باء-1 سياق التطورات العالمية وصلتها بعمل المنظمة

9- إن الاتجاهات العامة والقضايا العالمية الهامة عوامل دفعت المجتمع الدولي إلى التحرك بسرعة من خلال سلسلة من المبادرات والاتفاقات لإعادة ترتيب خطط التنمية العالمية. وتشكّل هذه التطورات السياق العالمي لعمل المنظمة

في المستقبل، تحت مظلة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن الالتزامات السياسية والأهداف المنبثقة عن خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ. وأما التطورات الأخرى الهامة في المجالات التي تغطيها ولاية المنظمة فتشمل إعلان روما بشأن التغذية (المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية) وعقد العمل من أجل التغذية؛ وبدء نفاذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وهو عنصر أساسي من عناصر مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وإطار سندي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في الفترة 2015-2030؛ وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والمهاجرين). ومن التطورات البارزة الأخرى مداوات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة؛ والمؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات ومنتدى الأمم المتحدة بشأن الإعلان الوزاري المعني بالغابات.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

10- تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2016 التزاماً تاريخياً من أجل معالجة قضايا الفقر والجوع، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ومواجهة تغيير المناخ من خلال مجموعة مترابطة من 17 هدفاً للتنمية المستدامة، مع الإقرار بعدم إمكانية معالجة القضايا المتعلقة بالأغذية وسبل المعيشة وإدارة الموارد الطبيعية على نحو منفصل.

11- وضماناً للمساءلة المتبادلة بين جميع أصحاب المصلحة، تدعو خطة عام 2030 إلى توسيع كبير لإطار التبليغ والرصد، ضمن عملية متابعة واستعراض يتولى البلد قيادتها، وتصل إلى ذروتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وفي مارس/آذار 2016، وافقت لجنة الإحصاءات للأمم المتحدة على إطار عالمي للمؤشرات يضم 230 مؤشراً فريداً بوصفه "نقطة انطلاق عملية". وسيحظى كل مؤشر عالمي بوكالة "راعية" يُتوقع منها أن: (1) تساهم في بناء القدرات الإحصائية؛ (2) تجمع البيانات من مصادر وطنية؛ (3) تقدم سرداً للتقرير المرحلي العالمي لأهداف التنمية المستدامة الذي ستعده أمانة الأمم المتحدة؛ و(4) تعمل على مواصلة التطوير المنهجي. وستتولى الوكالات الراعية التنسيق مع وكالات أخرى وغيرها من أصحاب المصلحة المهتمين بالمساهمة في وضع المؤشرات. وطُلب إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تكون الوكالة الراعية لـ 21 مؤشراً وأن تسهم في أربعة منها.

12- ويُتوقع أن تضطلع الشراكات، ولا سيّما الشراكات مع القطاع الخاص، بدور موسّع بموجب خطة عام 2030، ما يمكن أصحاب المصلحة المتعددين من اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة الطبيعة المتكاملة والمتراطة وغير القابلة للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة. ويُنتظر على وجه خاص من الشراكات أن تسهّل حصول البلدان على وسائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل والاستثمار، والنفاذ إلى الأسواق والتكنولوجيا، وتنمية القدرات، ودعم السياسات. وستدعى مؤسسات الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور فريد: توفير المقاييس والمعايير المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي والالتزام بها، ورصد الالتزامات وتعقب النتائج، وتعزيز التنمية المؤسسية بوصفها ميسراً موثقاً ومحايداً.

خطة عمل أديس أبابا

13- تستند خطة عمل أديس أبابا إلى مؤتمرين سابقين بشأن التمويل من أجل التنمية. وهي تنطرق إلى جميع مصادر التمويل، وتغطي التعاون حول مجموعة من القضايا بما في ذلك التكنولوجيا والعلم والابتكار والتجارة وبناء القدرات. وفي حين أن تعبئة الموارد المحلية أساسية في خطة العمل، أُعيد التأكيد على الالتزامات بالمساعدة الرسمية للتنمية، وبخاصة للبلدان الأقل نمواً، بما في ذلك التعهدات بزيادة التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاوني الثلاثي. كذلك، تشير وثيقة النتيجة إلى أهمية الموازنة بين الاستثمارات الخاصة والتنمية المستدامة، إضافةً إلى السياسات العامة والأطر التنظيمية لتحديد الحوافز الملائمة. وعلاوةً على ذلك، تمّ الاتفاق على آلية جديدة من شأنها أن تسهّل التمويل لحصول البلدان النامية على تكنولوجيات جديدة.

اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ

14- في ديسمبر/كانون الأول 2015، اعتمد مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة في دورته الحادية والعشرين (مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون) اتفاق باريس التاريخي للإجراءات التي ستتخذ على صعيد تغيير المناخ. وإنّ أكثر من 90 في المائة من جميع البلدان التي قدّمت مساهمات محددة وطنياً في إطار مفاوضات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، أدرجت الزراعة باعتبارها قطاعاً سيتمّ بحثه لأغراض التخفيف من وطأة الآثار و/أو التكيّف معها. ومع توقيع اتفاق باريس في نيويورك في أبريل/نيسان 2016، أصبحت هذه المساهمات مساهمات ملزمة محددة وطنياً، وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

15- وتظهر النظم الغذائية والزراعية بشكل بارز في جهود التكيّف مع تغيير المناخ والتخفيف من آثاره على النحو المحدد في أكثر من 90 في المائة من المساهمات المحددة وطنياً للبلدان الأطراف في اتفاق باريس. وهناك اعتراف عالمي بدور المنظمة في دعم البلدان لكي تتمكن من تحقيق طموحاتها المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً من خلال إجراءات معيارية وفنية. لذا، ينبغي دعم الأطراف في سلسلة القيمة الغذائية بحيث تتخطى الحواجز التي تعيق تنفيذ الممارسات المحسّنة وقياس الإنجازات ورفع تقارير عنها ضمن هذه النظم. وتركّز الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ، المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، على تنفيذ اتفاق باريس وأقرّ بالمكانة البارزة التي تحتلها الزراعة والأنشطة ذات الصلة في ما يتعلق بالتطلعات الخاصة بالعمل على صعيد تغيير المناخ، لا سيما في البلدان النامية التي تشكل فيها الزراعة الركيزة الأساسية للعديد من الاقتصادات.

16- وستؤدي الغابات دوراً هاماً أيضاً في تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي، من خلال جهود التخفيف من الآثار والتكيّف معها على السواء. ويشكل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها الآلية الرئيسية للتخفيف من الآثار. لكنّ الاتفاق يقرّ أيضاً بقدرة الغابات على التكيّف، بما في ذلك التّهج المشتركة وأهمية المنافع غير الكربونية. وتذكر غالبية المساهمات المحددة وطنياً تدابير التخفيف والتكيّف في مجالي الحراثة واستخدام الأراضي.

17- وقد تبوأّت خدمات تنظيم المناخ واحتجاز الكربون التي تقدمها المحيطات والمياه الداخلية والنظم الإيكولوجية المائية مكانةً بارزة في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، وهو ما سلّط الضوء على الطابع الملح لقلب مسار الاتجاهات الحالية، واستعادة النظم الإيكولوجية المائية وقدرتها الإنتاجية. وقد تمّ الاعتراف للمرة الأولى بدور المحيطات في تغيير المناخ، وتمت الإشارة إليه في ديباجة اتفاق باريس.

18- ويطرح تغيير المناخ تهديدات متزايدة للأمن الغذائي والتغذية، وسوف يسترشد عمل المنظمة باستراتيجية وخطة العمل الخاصة بتغيير المناخ بما يتيح دمج هذا العمل في جميع الأهداف الاستراتيجية.

إعلان روما بشأن التغذية وعقد العمل من أجل التغذية

19- اعتمد قادة العالم الذين شاركوا في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل ذي الصلة وجددوا التزامهم بوضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى القضاء على جميع أشكال سوء التغذية وإلى تحويل النظم الغذائية للتوصل إلى أنماط غذائية مغذية ومتاحة للجميع. وأكد المؤتمر الدولي أيضاً على أهمية الأسماك وثمار البحر كمصدر للتغذية والصحة بالنسبة إلى العديد من المجتمعات الساحلية التي تعتمد عليها للحصول على البروتينات والمغذيات الدقيقة الأساسية، لا سيما النساء في سنّ الحمل والأطفال الصغار وسلّط الضوء على الفرصة الفريدة من نوعها التي يمكن أن تتيحها مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للحصول على أنماط غذائية صحية.

20- وأقرّ إعلان روما بشأن التغذية بالتحديات المتعددة الناجمة عن سوء التغذية والمائلة أمام التنمية الشاملة والمستدامة وأمام الصحة. وقد أرسى رؤية مشتركة للعمل على المستوى العالمي من أجل وضع حدّ نهائي لجميع أشكال سوء التغذية. ويتضمن إطار العمل سلسلة من الخيارات السياساتية الطوعية والاستراتيجيات، على شكل 60 إجراءً موصى به، للاسترشاد بها عند تنفيذ الالتزامات الواسعة النطاق التي نص عليها إعلان روما بشأن التغذية.

21- وفي 1 أبريل/نيسان 2016، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التنمية من 2016 إلى 2025. ويعترف القرار الخاص بهذا العقد بالحاجة إلى القضاء على الجوع والوقاية من جميع أشكال سوء التغذية في مختلف أنحاء العالم، بما يتيح إطاراً عاماً لمجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة للعمل معاً في سبيل التصدي لهذه المسائل ولغيرها من المواضيع التغذوية الملحة. وستتولى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية قيادة عملية تنفيذ عقد العمل من أجل التغذية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين.

الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء

22- بدأ نفاذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الصادر في عام 2009 في شهر يونيو/حزيران 2016 وأصبح المحرك الرئيسي لما يقوم به المجتمع الدولي من مكافحة آفة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وهذا الاتفاق الذي ينطوي على واجبات ملزمة، يحدد المعايير الخاصة بتفتيش السفن

الأجنبية التي تسعى إلى دخول موانئ دولة أخرى. وأهم ما في الموضوع أنّ هذه التدابير تجيز لبلد ما وقف السفن التي تشكّل في أنّها ضالعة في الصيد غير القانوني فتمنع بالتالي دخول المصيد غير القانوني إلى الأسواق المحلية والدولية. وقد عمدت لجنة مصايد الأسماك في المنظمة إلى تحديد احتياجات البلدان النامية على صعيد تنمية قدراتها من أجل تنفيذ الاتفاق على نحو فعال. وتعتبر الصكوك من قبيل هذا الاتفاق عاملاً أساسياً لتحقيق مقاصد الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة الذي وُضع له إطار زمني ضيق أكثر (2020) من سائر أهداف خطة عام 2030.

إطار سندي للحدّ من مخاطر الكوارث

23- اعتمد المؤتمر العالمي الثالث بشأن الحدّ من مخاطر الكوارث، الذي انعقد في سندي في مارس/آذار 2015، إطار سندي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وهو يبيّن على تجارب إطار هيوغو للعمل (2005-2015)، ويقرّر بأن الحدّ من مخاطر الكوارث يشكل مكوناً هاماً من مكونات التنمية المستدامة. ويتناول الإطار مخاطر الكوارث من حيث درجتها وأبعادها الزمنية التي تسببها الأخطار الطبيعية والبشرية المنشأ إضافةً إلى الأخطار البيئية والتكنولوجية والبيولوجية ذات الصلة والمخاطر المرتبطة بها. ومن خلال اعتماد إطار سندي للحدّ من مخاطر الكوارث، تعهّدت البلدان بتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الحدّ من مخاطر الكوارث وتقليل الخسائر التي تسببها الكوارث في الأرواح والأصول وسبل المعيشة.

24- وتشمل الابتكارات الملحوظة في إطار سندي ما يلي: التحوّل إلى نهج أوسع نطاقاً لإدارة المخاطر المتعددة الأخطار، والذي يضمّ أخطاراً وكوارث عابرة للحدود، وتكنولوجية وبيولوجية؛ والتشديد على مشاركة متعددة القطاعات في تخطيط تدابير الحدّ من مخاطر الكوارث وتنفيذها؛ والإقرار بأهمية وجود نظم صحية تعمل بشكل جيد. ويدعو الإطار إلى تعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا في وضع السياسات، ويجدّد بشكل واضح دور حوكمة مخاطر الكوارث مع التشديد بشكل قوي على "إعادة البناء بشكل أفضل" خلال مرحلة التعافي، وإعادة التأهيل وإعادة البناء. كما أن عناصر ابتكارية في إطار سندي للحدّ من مخاطر الكوارث تشمل الدعوة إلى وضع سياسات إنمائية مراعية للمخاطر وأكثر اتساقاً في القطاعات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الزراعة والأمن الغذائي، ودور آليات شبكة الأمان الاجتماعي في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ويتمّ التطرّق بشكل خاص إلى الحاجة إلى حماية الزراعة والأصول المنتجة بما في ذلك الثروة الحيوانية، والحيوانات العاملة، والأدوات والبذور.

مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والمهاجرين

25- انعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والمهاجرين في سبتمبر/أيلول 2016. ومن خلال اعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، اتخذت الدول الأعضاء التزامات جريئة شملت ما يلي: تحليل العوامل التي تؤدي إلى حركات الهجرة الكبيرة أو تساهم فيها، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وتعزيز الإدراك للمساهمات الإيجابية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن إعلان نيويورك يتضمن خططاً ملموسة بشأن كيفية البناء على هذه الالتزامات، بما في ذلك المباشرة بالمفاوضات التي تؤدي إلى عقد مؤتمر دولي واعتماد

اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة عام 2018؛ والسعي بمزيد من الإنصاف إلى تشاطر العبء والمسؤولية المتأتين عن استضافة اللاجئين في العالم ومساندتهم من خلال اعتماد اتفاق عالمي بشأن اللاجئين. كذلك، يشكل الاستثمار في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية جزءاً لا يتجزأ من الحل لمشكلة الهجرة.

مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

26- في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي انعقد في إسطنبول في مايو/أيار 2016، أقرّ عدد من وكالات وبرامج الأمم المتحدة بالحاجة إلى تجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية، التي لم يعد يمكن النظر إليها بمعزل عن جهود التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً التي تنطرق إلى الأسباب الجذرية للحاجات الممتدة والمتكررة، وإلى تخفيض الكلفة البشرية للكوارث والأزمات الممتدة من خلال دعم الشعوب والمجتمعات المحلية والبلدان المعرضة للخطر وبناء القدرة على الصمود.

الموئل الثالث - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

27- تطرح عملية التحضر وما يرافقها من تغييرات ديموغرافية تحديات غير مسبقة على صعيد الجو، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكالها التي تظهر أكثر فأكثر في المناطق الحضرية. وتحظى مجالات الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع في المناطق الحضرية باهتمام متنامٍ في العالم، وينبغي الإقرار بها على الصعيد الدولي والوطني وشبه الوطني والمحلي بوصفها مكونات رئيسية في التنمية الحضرية والإقليمية المستدامة.

28- واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في مدينة كيتو في إكوادور خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2016 الخطة الحضرية الجديدة التي تؤكد مجدداً على الالتزام العالمي بالتنمية الحضرية المستدامة. ويساهم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في تطبيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورة متكاملة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، بما في ذلك الهدف 11 الذي يقضي بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ويمكن أن تساهم المنظمة من خلال تعزيز السلاسل الغذائية المستدامة، وتوطيد الشراكات والمشاركة المتعددة الأطراف وتعزيز الفرص التي يتيحها التحضر على صعيد التنمية الريفية وإدماج صغار المزارعين في النظم الغذائية الحضرية.

التطورات العالمية الخاصة بالقطاعات

29- المؤتمر العالمي للغابات. تمثلت النتيجة الرئيسية للمؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات الذي انعقد في مدينة دوربان في جنوب أفريقيا، في سبتمبر/أيلول 2015 في إعلان دوربان، بما يشكل رؤية جديدة للتنمية المستدامة للغابات والحراجة لعام 2050 وما بعده. وتحدد الرؤية الخطوط العريضة لمساهمة الغابات في تحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. وهي تربط الإجراءات المتعلقة بالغابات بالجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي، وتدمجها مع أشكال أخرى لاستخدام الأراضي، وأيضاً مع الجهود المبذولة لتثبيت تغير المناخ. ونظراً إلى طبيعتها الشاملة والاستشرافية، يمكن أن توفر هذه الرؤية أيضاً مدخلات متينة لتشكيل جدول الأعمال الدولي للغابات.

30- القرار الصادر عن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. اتفق منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الحادية عشرة لعام 2015 على إعلان وزاري بعنوان " الغابات التي نريدها: لما بعد عام 2015"، وعلى مشروع قرار حول "الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام 2015". وأوصى قرار الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الذي وافقت عليه في وقت لاحق الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتمديد الترتيب الدولي المتعلق بالغابات حتى عام 2030، وتعزيز عمله في دعم الإدارة المستدامة للغابات في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو القرار إلى تعزيز الشراكة التعاونية في مجال الغابات لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وللانخراط في الجهود المشتركة لتنفيذ الإجراءات المستدامة للغابات، وتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

باء-2 الانجازات العالمية والإقليمية

31- يتضمن المطبوع الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة بعنوان مستقبل الأغذية والزراعة - الاتجاهات والتحديات تحليلاً للاتجاهات والتحديات في الأجلين المتوسط والطويل التي يواجهها العالم والتي من المتوقع أن يواجهها في مجالات تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى رؤية المنظمة وولايتها. إضافةً إلى ذلك، بحثت المؤتمرات الإقليمية للمنظمة في الاتجاهات الإقليمية الطابع، في حين بحثت كل من اللجان الفنية للمنظمة التي انعقدت عام 2016 في الاتجاهات والتطورات التي من المتوقع أن تؤثر على عمل المنظمة في قطاعات الزراعة والسلع ومصايد الأسماك والغابات ونظم الأغذية. وبلاستناد إلى هذه الاستعراضات، ترد أدناه خلاصة للاتجاهات العالمية والإقليمية الرئيسية.

(1) النمو العالمي والإقليمي للسكان والتوسع الحضري والدخل هي عوامل تحفّز التغيير في هيكلية الأغذية ومستوى الطلب عليها

32- لقد حدّدت دراسات عديدة النمو السكاني العالمي والإقليمي بوصفه العامل الأهم الذي يحفّز التغيير في قطاع الأغذية والزراعة. وبلاستناد إلى نشرة التوقعات الزراعية في الأجل المتوسط الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة لعام 2016، فسوف يشكل النمو السكاني، إضافةً إلى النمو في الدخل، المحفّزين الرئيسيين للطلب العالمي على الأغذية، ويؤثران على الاتجاهات في استخدام الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي وانبعاثات غازات الدفيئة. وفي حين تراجع معدلات النمو السكاني على مرّ الزمن، استمرت التغيّرات من سنة إلى أخرى في عدد السكان في الارتفاع حتى الآونة الأخيرة. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان 9.73 مليار نسمة في عام 2050، و11.2 مليار نسمة في عام 2100، حيث سوف يتركز أكثر من نصف هذا النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والباقي في آسيا.

33- وثمة اختلافات بين الأقاليم وداخلها، بما يبيّن أن النمو السكاني الأكبر سوف يحصل في أفريقيا وآسيا. كما أن التباين في معدلات النمو السكاني داخل الإقليم ملحوظ: فمن المتوقع أن تبقى معدلات النمو السكاني أعلى من 2.5 في السنة حتى عام 2050 في بلدان أفريقية عديدة. وقد بلغ عدد السكان الإجمالي في هذه البلدان 320 مليون نسمة عام 2015، ومن المتوقع أن يتضاعف مرة واحدة بحلول عام 2050 ثم يعود ويتزايد بأكثر من الضعف بحلول عام 2100 ليصل إلى 1.8 مليار نسمة. ومن شأن هذه المعدلات في الزيادة السكانية أن تعرّض إجمالي توقعات التنمية في هذه البلدان إلى خطر جدي.

34- وتشير بعض الاتجاهات العامة في المناطق الريفية إلى استمرار معدلات التوسع الحضري وشيخوخة السكان الريفيين، وسيطرة العنصر النسائي على الزراعة بسبب خسارة عمل الذكور البالغين في المناطق الريفية. وعلى صعيد التوسع الحضري، يُتوقع أن تحصل إضافة صافية قدرها 2.4 مليار نسمة في عدد السكان في المناطق الحضرية بحلول عام 2050. وبات اليوم أكثر من نصف سكان العالم من سكان المناطق الحضرية (54 في المائة)، وبحلول عام 2050، سوف يعيش أكثر من ثلثي سكان العالم في تلك المناطق. ويُتوقع أن يحصل التوسع الحضري الأكبر في البلدان المتدنية الدخل حيث ستظهر آثاره المباشرة على أنماط استهلاك الأغذية والتغذية وقنوات توزيع الأغذية وإنتاجها. وخلال السنوات المقبلة، لن يرتفع عدد سكان العالم ممن يعيشون في المدن فحسب، إنما سوف يصبحون أكبر سناً أيضاً من الناحية الديموغرافية، أقله كمعدل عام. ومن شأن المعدلات المرتفعة للتوسع الحضري أن تؤدي إلى تغييرات سريعة في نظم الأغذية.

35- ومن حيث الدخل، تشمل معظم التوقعات العالمية الرئيسية ارتفاع النمو الفعلي للفرد في العقود المقبلة، حيث من المتوقع أن يكون نمو الدخل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أسرع مما سيكون عليه في البلدان المرتفعة الدخل. وتمثل نتيجة هامة لارتفاع الدخل والتوسع الحضري في تغييرات في الأنماط الغذائية التي تساندها نظم إنتاج مختلفة، وتولد بصمات مختلفة من حيث الانبعاثات والموارد. ونظراً إلى أن النمو السكاني يتركز في البلدان المنخفضة الدخل، من المتوقع أن يشهد الطلب على المحاصيل الأساسية مثل الحناريات والدرنيات والموز الأفريقي زيادة كبيرة. ومن شأن النمو في الدخل والتوسع الحضري أن يحفز التحول إلى مزيد من الطلب على الأغذية المجهزة والغنية بالطاقة (الحبوب، والحليب ومنتجات اللحوم)، وتراجع الطلب على الأغذية الغنية بالسعرات الحرارية. وفي البلدان المنخفضة الدخل حالياً، من المتوقع أن ينعكس هذا الأمر في زيادات كبيرة في الطلب على الحبوب والحليب ومنتجات اللحوم، بينما سيتجاوز الطلب على الفاكهة والخضار في البلدان المرتفعة الدخل الطلب على محاصيل أخرى.

(2) رغم الزيادة في دخل الفرد، من المتوقع إحراز تقدم أبطأ وتيرة في الحد من الفقر في ظل استمرار اللامساواة والتوقعات القاتمة في مجال التغذية

36- في حين أنّ التوقعات الاقتصادية العالمية تشير إلى ازدياد الرفاهية الاقتصادية مع الوقت، ستبقى الاختلافات قائمة في معدلات النمو الاقتصادي في مختلف الأقاليم، حيث يمثل إقليم شرق وجنوب آسيا وإقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الإقليمين الأسرع نمواً (4 في المائة سنوياً)، على أن يشهد إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نمواً بنسبة 2 في المائة. وفي ظلّ معدلات النمو هذه، من المتوقع أن تتسع الفجوة بين إقليم شرق آسيا (وهو أصلاً الإقليم المنخفض الدخل الأغنى) وأقاليم أخرى. كما أن الحد من الفقر سوف يشهد تقدماً بوتيرة أبطأ مما تشير إليه المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي. إضافةً إلى ذلك، تسجّل لامساواة فادحة داخل البلدان وفي ما بينها، مع وجود اختلافات إقليمية.

37- ومن شأن ارتفاع الدخل للفرد الواحد أن يؤدي إلى تحسين النتائج التغذوية في المستقبل مع أنّ التوقعات غير واعدة. ورغم التقدم الكبير المحرز في العقدين الماضيين، ما زال 795 شخصاً يعانون من الجوع المزمن، في حين يبقى 161 مليون طفل دون الخامسة من عمرهم عرضةً لسوء تغذية مزمنة، ويعاني أكثر من ملياري شخص من نقص

في المغذيات الدقيقة. وفي الوقت ذاته، ساهمت التغيرات في الأنماط الغذائية واعتماد أنماط حياة قليلة الحركة في ارتفاع حاد لعدد الأشخاص في العالم ممن يعانون من الوزن الزائد إلى 1.9 مليار نسمة، وممن يعانون البدانة إلى 600 مليون نسمة، الأمر الذي يزيد خطر الإصابة بأمراض غير معدية متصلة بالنظم الغذائية. وفي حال استمرت الاتجاهات الحالية، علماً أنها أسوأ في البلدان المتوسطة الدخل، من المقدر أن يُصاب 11 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر بالبدانة بحلول عام 2025.

(3) الطابع المتغير وحدّة المنافسة على الموارد الطبيعية

38- تشير الاتجاهات حتى عام 2050 إلى ازدياد ندرة الأراضي الزراعية والمياه والغابات ومصايد الأسماك البحرية الطبيعية وموارد التنوع البيولوجي. فالمنافسة على الموارد الطبيعية سواء للأغذية أو المنتجات بخلاف الأغذية ليست جديدة، ولكن طبيعة هذه المنافسة وحدثها تغيرت كثيراً بطرق عديدة خلال السنوات العشر الماضية، وهو اتجاه مرشح للاستمرار. ويُعزى ذلك إلى التكتيف المتسارع للأنشطة البشرية وما يصاحبها من زيادة في الضغط على الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والطاقة والمغذيات في العقود المقبلة من أجل التوسع الحضري، والبنية التحتية، والصناعة، والتعدين، وإنتاج الأغذية، بما في ذلك تربية الأحياء المائية الداخلية، والطاقة الأحيائية والمواد الخام من غير الأغذية، والأخشاب وغيرها من المنتجات. فاستهلاك الحبوب والبذور الزيتية لإنتاج أنواع الوقود الأحيائي قد ازداد بالفعل، فضلاً عن استخدام الكتلة الأحيائية لتحل محل البتروكيماويات، في سياق الاهتمام المتزايد في الاقتصاد الأحيائي، أي إنتاج الموارد البيولوجية القابلة للتجدد وتحويلها إلى أغذية وعلف ومنتجات أحيائية وإلى طاقة أحيائية في العالم.

39- كما أن المنافسة على الموارد الطبيعية تؤدي إلى تفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، بما يؤدي إلى احتمال تدهورها والتخلي عنها وزيادة المنافسة على الموارد الهشة التي لم تشهد تدهوراً بعد. ومن المرجح أن يستمر ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية نظراً إلى الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية المذكورة أعلاه، بما في ذلك أنماط الاستهلاك المتغيرة وإنتاج الطاقة الأحيائية. وقد يتعرّض أيضاً الحصول على الموارد الطبيعية إلى الخطر وتظهر اختلالات بين الرجال والنساء وبعض أوجه التفاوت الاجتماعي.

40- كذلك، يتباطأ الاتجاه في استخدام المياه الزراعية فيما يتحسن أداء نظم الري والزراعة، بما يزيد إنتاجية الأراضي المروية وإنتاجية المياه. غير أن الانتقال السريع من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يركّز على نحو أكبر على أنماط الطلب. وبما أن قطاع الزراعة سيبقى المستخدم الرئيسي للمياه، فإن تحسين استخدام المياه الزراعية في الزراعة المروية سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على الطلبات المحلية والإقليمية على المياه. كما أن تخصيصات المياه الخام بعيداً عن الزراعة لاستخدامات أخرى أكبر في المرافق - الإمدادات البلدية، والمتطلبات البيئية وتوليد الطاقة من المياه - تحصل أصلاً، لكن ما زالت تقوم إمكانية للاستفادة القصوى من هذه التخصيصات على الصعيدين الاقتصادي والبيئي. وسوف تزداد أهمية الاستخدامات غير التنافسية للمياه، مثل تزايد استخدام مياه الصرف المعالجة المتأتمية من القطاع الحضري في الزراعة.

(4) زيادة تقلب المناخ وزيادة التعرض للظواهر الجوية البالغة الشدة

41- يُتوقع أن تشتد تأثيرات تغيّر المناخ - التي تشمل بطء عمليات التغيّر البيئي وزيادة تقلب المناخ وزيادة التعرض الأحداث المناخية المتطرفة - مع مرور الزمن. وخلال العقود الثلاثة الماضية، ازداد الاتجاه في حصول كوارث طبيعية في العالم مع ما تحلّفه من أضرار اقتصادية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الأحداث المناخية مثل موجات الجفاف، والأحداث المائية مثل الفيضانات، والأحداث الجوية مثل العواصف. كما أن ازدياد وقوع الأحداث المرتبطة بالأحوال الجوية يثير مخاوف كبيرة بالنسبة إلى القطاع الزراعي، نظراً إلى اعتماد هذا القطاع على المناخ. وتزداد أيضاً حدة هذه الكوارث وقد تستمر في الازدياد نتيجة تغيّر المناخ. وفي بعض الأقاليم، سوف يؤدي تغيّر المناخ إلى هطول الأمطار بغزارة أكبر، مما يسبّب الفيضانات، إنما أيضاً إلى فترات جفاف أطول بين فترات الأمطار، مما يفضي إلى مزيد من الجفاف. فقد كانت كارثة النينو في عامي 2015-2016 إحدى الكوارث الأكبر التي شهدتها السنوات الخمس الماضية وطالت آثارها العالم كلّه. ومن المتوقع أن تتفاقم حدة موجات الجفاف، وبخاصة في المناطق المدارية الرطبة والمناطق الواقعة في خطوط العرض المنخفضة والمتوسطة.

42- وبالفعل، تمثل الكوارث الطبيعية تهديداً للتنمية المستدامة وتعيق التقدم باتجاه القضاء على الفقر والجوع، وتحسين التغذية والأمن الغذائي. ومن الناحية الجيولوجية، ما زالت الكوارث المتصلة بالمناخ والأحوال الجوية تؤثر على حياة وسبل معيشة الرجال والنساء في العالم. وبصورة خاصة، فإن الكوارث الطبيعية تسجن السكان الضعفاء في دوامة الفقر بسبب ضعف قدرتهم على الصمود والتكيف. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية العديد من القيود المشتركة التي تعيق تنميتها المستدامة كضيق قواعد الموارد؛ والاعتماد على أسواق متقلّبة؛ وارتفاع الواردات الغذائية؛ وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والاتصالات؛ وهشاشة البيئات الطبيعية؛ وما إلى ذلك. وتترتّب عن هذه القيود تعرّض أكبر للصدمات وانحسار تطوّر قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة لأغراض تجارية. ويُعزى التأثير المتباين للكوارث على الرجال والنساء بصورة أساسية إلى اللامساواة الظاهرة الموجودة بين الرجال والنساء.

43- وقد تتأثر القطاعات الفرعية للزراعة بصورة مختلفة بفعل الكوارث الطبيعية. وتكاد أن تكون المحاصيل الأكثر تأثراً بالفيضانات والعواصف؛ كما أن الثروة الحيوانية تتأثر بشكل ملحوظ بموجات الجفاف، ومصايد الأسماك هي الأكثر تأثراً بالتسونامي والعواصف من قبيل الأعاصير والزوابع في حين تُعزى معظم الآثار الاقتصادية على الغابات إلى الفيضانات والعواصف (باستثناء حرائق الغابات).

44- ومن المتوقع أن تتفاقم الأحداث المناخية المتطرفة المتصلة بالمناخ الحاجة المتزايدة على الصعيد العالمي إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك من خلال المساهمة في مخاطر النزاعات وما يرتبط بها من ضغوطات تدفع السكان إلى الانتقال إلى أماكن أخرى. وفي حين لا يتصل تغير المناخ بحدّ ذاته بالضرورة بالعنف، فإن الالتقاء بين الضعف في وجه تغيّر المناخ والهشاشة المؤسسية والاقتصادية الاجتماعية الأوسع نطاقاً قد يزيد من احتمال نشوب نزاعات. وقد أُشير إلى هذا الاتجاه الجديد على أنه "الرابط بين المناخ والنزاعات"، ويتميّز بالالتقاء بين عاملين أساسيين هما المؤسسات الضعيفة والهشاشة الاجتماعية القائمة مسبقاً، إضافةً إلى الضعف في وجه تغيّر المناخ وغالباً ما تكون البلدان الأكثر ضعفاً في وجه تغيّر

المناخ الأشد فقراً وهشاشة. وحين لا تكون الحكومات مجهزة لإدارة آثار تغيّر المناخ، قد ترتفع مخاطر نشوب نزاعات. ومع الإشارة إلى أن الزراعة تمثل 70 في المائة تقريباً من المياه المستخدمة في العالم اليوم في سياق تغيّر المناخ، من المتوقع أن تزداد قيمة الحصول على المياه وتشتد الصراعات عليها، وبالتالي قد ينشأ خطر نشوب نزاعات في البيئات التي تتميز بوجود مؤسسات ضعيفة.

(5) الطلب المتزايد على الأغذية، والأعلاف والوقود الحيائي والحاجة إلى النمو الملحوظ في إنتاج المحاصيل، والثروة الحيوانية والأسماك

45- سيّعتين، في العقود المقبلة، تلبية الطلب العالمي المتنامي على الأغذية والأعلاف والوقود الحيائي من خلال زيادات كبيرة في إنتاج جميع المحاصيل الأساسية والثروة الحيوانية والأسماك. وتشير التوقعات الأخيرة لإجمالي الإنتاج الزراعي إلى زيادة بنسبة 50 في المائة بين عامي 2012 و2050. وفي الماضي، شهد الإنتاج توسعاً أكبر حتى، تأتّى إلى حدّ بعيد من تحسّات في الغلات، وتوسع المساحة الزراعية وارتفاع إنتاج الثروة الحيوانية والحليب. ورغم أن مساهمة مصائد الأسماك الطبيعية البحرية في إمدادات الأغذية البشرية والأعلاف الحيوانية أصبحت ثابتة خلال العقد الأخير، نجم النمو في إمدادات الأسماك بصورة رئيسية عن تربية الأحياء المائية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه.

46- وقد تباطأ متوسط نمو الغلات في المحاصيل الأساسية مقارنةً بالمعدلات التاريخية له، حيث تراوح في العقد الأخير بين نسب أعلى بقليل من 1 في المائة في السنة. كما أن الغلات تختلف باختلاف الأقاليم، وتظهر فجوات كبيرة بين غلات المزارعين والغلات المتوخاة بالنظر إلى الإمكانيات التقنية، بما يعكس إلى حدّ بعيد استخدام المدخلات دون المستوى الأمثل وعدم اعتماد التكنولوجيا الأكثر إنتاجية على نحو كافٍ، الأمر الذي غالباً ما يرتبط بغياب التكامل في الأسواق. كذلك، تبدو مستويات البحث والتطوير منخفضة في مجال كثافة البحوث الزراعية⁶، حيث ما زالت في معظم البلدان دون المستويات الموصى بها. وبإمكان الممارسات الزراعية المستندة إلى نهج النظام الإيكولوجي، والمقتصدّة في اليد العاملة والمراعية للمسائل الجنسانية، فضلاً عن الاتجاهات الجديدة في العلوم والابتكارات التكنولوجية لتحسين الإنتاجية الزراعية، مثل محاصيل التكنولوجيا الأحيائية، أن تساهم بشكل ملحوظ في التكثيف المستدام.

(6) استمرار التقلب في أسعار الأغذية والحاجة المتنامية إلى الاستثمار للتغلب على الفقر المدقع والجوع

47- تشير توقعات مختلفة إلى أن بلدان عديدة، الغنية والفقيرة منها على السواء، لم تتعافَ أبداً بشكل كامل من فترة الكساد الكبير في 2007-2008. وما زال الكثير من البلدان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصورة خاصة يعاني من ضعف الاستثمارات، وهبوط في إجمالي الطلب، والتطورات القليلة من ناحية الإمدادات، وتباطؤ النمو في التجارة والإنتاجية. وفي حين تباطأ النمو الإجمالي للدخل، وبقيت الاستثمارات في حالة ركود بعد الفترة 2007-2008، شهدت

⁶ تعبر عن النفقات الوطنية على البحوث والتنمية الزراعية العامة بوصفها حصة من إجمالي الناتج الداخلي الزراعي.

الأسواق الدولية للسلع فترة مطوّلة كانت خلالها الأسعار أعلى عامةً إنما أكثر تقلباً أيضاً. وقد انطبق هذا الواقع على معظم السلع الزراعية. وكانت تأثيرات هذه التغييرات على المستهلكين والأمن الغذائي والمزارعين موضوع نقاش واسع وتحليل تفصيلي في العديد من مطبوعات المنظمة. وتشمل محفزات التغيير الفورية العالمية في الوقود الأحثائي، وتدني مخزون الحبوب، وضعف المحاصيل والصدمات المناخية، والطلب المستمر على الأغذية والأعلاف من عدد من الأسواق الناشئة، إضافةً إلى عوامل أخرى. إنما لم يولّ اهتمام كبير إلى آثار ارتفاع الأسعار على الاستثمارات في الزراعة خلال سنوات الازدهار، وإلى الآثار المتوسطة الأجل المحتملة لعبء الاستثمارات الناجم على الأسواق وأسعار الأغذية.

48- وتشير تقديرات كلٍّ من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي أن هناك حاجة إلى استثمارات سنوية إضافية بمعدل 265 مليار دولار أمريكي للتغلب على الفقر المدقع والجوع بحلول عام 2030، مقارنةً بسيناريو "سير الأمور كالمعتاد". ويشمل هذا المبلغ الاستثمارات في برامج الحماية الاجتماعية (67 مليار دولار أمريكي) والاستثمار في الأنشطة المنتجة المراعية للفقراء (198 مليار دولار أمريكي)، أي الأنشطة التي توفر للفقراء فرصةً لكسب المال وادخاره واستثماره. وهذا يعني زيادةً كبيرة في الاستثمارات السنوية في الحماية الاجتماعية والأنشطة المنتجة على السواء في المناطق الريفية، مقارنةً بحالة "سير الأمور كالمعتاد". إنما تتوفر لدى البلدان المنخفضة الدخل إمكانيات قليلة لتعبئة موارد كبيرة في القطاعين العام والخاص لدعم هذا النوع من برامج الاستثمار، الأمر الذي يتطلب بالتالي تعاوناً مالياً على الصعيد الدولي.

(7) تباطؤ النمو في التجارة الزراعية وإعادة إضفاء الطابع الإقليمي على التجارة

49- تباطؤ النمو في التجارة الزراعية في السنوات الأخيرة وتراجع بحدة عام 2015. وأما العوامل المباشرة لهذا التراجع فتشمل غياب التقدّم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تحت رعاية منظمة التجارة الدولية، وبخاصة الفشل في إنجاز خطة عمل الدوحة للتنمية؛ وهبوط حاد في أسعار السلع الأساسية في القطاع الزراعي بكامله؛ وتباطؤ النمو في إجمالي الناتج الداخلي والاستعاضة في مجال الاستيراد عن مستوردين آسيويين هامين؛ والعودة الجزئية إلى السياسات الحمائية (مثلاً، بيانات البنك الدولي عن الحواجز التعريفية المؤقتة)، إضافةً إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل.

50- ونظراً إلى تعدّد النجاح في المحادثات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية لأكثر من عقد من الزمن، سعت بلدانٌ عديدة إلى تحسين وصولها إلى الأسواق من خلال اتفاقات تجارية إقليمية. وقد أبرمت مؤخراً ثلاثة اتفاقات تجارية إقليمية كبرى، أو هي قيد التفاوض. وهي الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ، والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي. وتشمل هذه الاتفاقات الثلاثة قطاع الزراعة أو أقلّه تؤثر عليه. كما أنها قادرة على تحرير التجارة الزراعية على نحو أكبر، وعلى ضحّ اختصاصات مختلفة في القواعد التي تتبعها البلدان لضمان سلامة الأغذية، وصحة الحيوانات والنباتات، والاتساق في مواصفات المنتجات الغذائية.

(8) ارتفاع وتيرة حصول النزاعات، والأزمات الممتدة وآثارها على الجوع، والأمن الغذائي، والتنمية الزراعية والهجرة البشرية

51- لقد عادت وتيرة وقوع النزاعات إلى الارتفاع مجدداً، كما أنها تترك آثاراً سلبية شديدة وواضحة على الجوع، والتغذية والتنمية المستدامة الإجمالية. ويمثل النزاع المحفز الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتكون معظم النزاعات أشدّ عنفاً في المناطق الريفية التي يسجل فيها نحو ثلثي مجموع الوفيات في النزاعات المسلحة بين الدول أو خارجها، وهي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي وسبل العيش. وتتراوح محركات النزاعات بين المصالح الجغرافية السياسية والسيطرة على الموارد والتوترات العرقية والاختلافات الدينية والتمييز وسوء الحوكمة والقدرات المحدودة للدولة والضغط الشعبي والتحضّر السريع، مروراً بعوامل أخرى مثل الفقر وبطالة الشباب. وتتعلق بعض المحركات تحديداً بولاية المنظمة ومهاراتها. ويشمل ذلك النزاعات الناشئة من بين جملة أمور عن التنافس على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية، أو الأبعاد المتعددة لانعدام الأمن الغذائي، أو إهمال الحكومات للمناطق المهمشة أو سوء الإدارة البيئية.

52- ولم تعد تداعيات انعدام الأمن الغذائي الناشئة عن النزاعات تقتصر على بلدان أو أقاليم محددة بل باتت لها تأثيرات عالمية. وفي عام 2015، أُجبر أكثر من 65 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم على النزوح، وعانى معظمهم من نزوح مطوّل. وتتجلى أكثر فأكثر التأثيرات الأولية للنزاعات عبر المجال العالمي الأوسع نطاقاً مع هجرة الشعوب المتأثرة بالنزاعات عبر البلدان والأقاليم والقارات وداخلها في محاولة لاحتواء مخاطر النزاعات وتدابيرها. وهناك إدراك متزايد بتأثير انعدام الأمن الغذائي في بقعة ما من العالم على الخدمات الاجتماعية والنظم السياسية والأمن الوطني في مكان آخر منه.

53- وقد شهد عدد من تدفقات الهجرة الدولية ارتفاعاً سريعاً في الآونة الأخيرة. بالفعل، تشمل التدفقات الأخيرة السكان الخارجين من بلدان الشرق الأوسط وجنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا باتجاه أوروبا. وأما الأسباب التي غالباً ما تُذكر بشأن التدفقات السابقة فهي النزاعات، والحروب أو الاضطرابات المدنية، في حين ترتبط التدفقات الأخيرة بأسباب اقتصادية، بما في ذلك ازدياد ندرة الموارد وتدهور هذه الموارد، وتراجع سبل العيش وبالتالي، تراجع الأمن الغذائي.

(9) الاتجاهات المتزايدة في انتشار الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود، والتهديدات الناشئة والتأثيرات المتزايدة للأمراض الحيوانية المنشأ على صحة الإنسان

54- إن السلسلة الغذائية البشرية مهدّدة باستمرار بفعل الزيادة المقلقة في حالات تفشي الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والأحداث المتصلة بسلامة الأغذية والإشعاع. وإن إنفلونزا الطيور، ومرض جنون البقر، وطاعون الجترات الصغيرة، وغزو الجراد، والأمراض التي تصيب القمح والكسافا والذرة والموز، والآفات والأمراض التي تصيب الغابات، والأمراض المائية، والعوامل الممرضة التي تنقلها الأغذية والسموم الفطرية ما هي سوى بعض الأمثلة على التهديدات المحدقة بالسلسلة الغذائية البشرية التي قد تحلّف آثاراً ضارة على الأمن الغذائي، وصحة الإنسان وسبل العيش وعلى الاقتصادات الوطنية والأسواق العالمية. ويتحمّل تغير المناخ جزءاً من المسؤولية في ظهور حالات طارئة في السلسلة الغذائية. وفي حين تتوفر أدلة واضحة على أن تغيّر المناخ يبدّل توزّع الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية وانتشارها، من الصعب التنبؤ بالآثار الكاملة لذلك.

55- ويواجه العالم عبء الأمراض البشرية، والحيوانية المنشأ وأمراض الحيوانات الوبائية التي تهدد الأمن الغذائي والتغذية للأسرة، وبخاصة في المجتمعات الفقيرة والضعيفة. وقد أدى الانتقال المتزايد للسكان، والحيوانات البرية والمائية، والنباتات والمنتجات في اقتصاد معوم من ناحية، وتركيز نظم الإنتاج وتكثيفها من ناحية أخرى إلى تسريع واتساع التهديد الذي تشكله الأمراض الحيوانية مثل الأمراض المعدية لدى الحيوانات والتي يمكن أن تنتقل بصورة طبيعية إلى الإنسان.

56- ولا يزداد عبء الأمراض الحيوانية المنشأ على صحة الإنسان بفعل تغير المناخ المستمر فحسب، إنما أيضاً نتيجة تزايد مقاومة مضادات الميكروبات. فمقاومة مضادات الميكروبات تمثل مسألة عالمية رئيسية تتصل بصحة الحيوان والزراعة، وتثير قلقاً متزايداً حيث أنها قد تقلب مكاسب الطب الحديث التي تحققت طيلة القرن العشرين. وما زالت مضادات الميكروبات تُستخدم بشكل كبير، ليس فقط بهدف الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان، إنما أيضاً في السياق الأوسع لتربية الحيوانات والصناعة الزراعية.

(10) تفاقم التوقعات المتصلة بفرص عمل مستقرة ومدرة للدخل، وبخاصة لدى الشباب

57- رغم أن الأجيال الحالية التي تتواجد ضمن قوة العمل - أو الوافدة إليها - في البلدان المنخفضة الدخل هي الأكثر تحصيلاً للعلم، غير أن الكثيرين يعتبرون أن فرص العمل التي تحظى بها هذه الأجيال وتوقعات الكسب منها ضعيفة، بل هي أحياناً أسوأ من تلك التي حظي بها أهلهم. وقد عبّر السكان الشباب في المناطق الحضرية عن استيائهم مؤخراً إزاء عدم توفر فرص العمل لهم، وبخاصة إزاء ضعف التطلعات. إضافةً إلى ذلك، يواجه معظم السكان، وبخاصة الشباب منهم الذين يعيشون في المناطق الريفية توقعات أسوأ على صعيد الحصول على فرص عمل مستقرة ومدرة للدخل، خاصة وأنّ تحصيلهم العلمي أيضاً أدنى مقارنةً بنظرائهم في المدن. ويتركز معظم الشباب في إقليمي أفريقيا وجنوب آسيا، وسوف يستمر الوضع على هذا النحو في السنوات المقبلة. وفي المستقبل القريب، من المتوقع أن تتسع فجوة متوسط العمر بين هذين الإقليمين وباقي أقاليم العالم.

(11) التحوّل الهيكلي السريع والتحوّل الريفي وما يتصل بهما من تغييرات في نظم الأغذية

58- تترافق الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية بتحوّل ريفي، وهذا مسار عادي في التنمية، بما يفضي إلى تغييرات من أجل التكيف والانتقال في نظم الإنتاج الزراعي والغذائي. ويشمل هذا انتقال فرص العمل من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى مع تطوّر الاقتصاد. لكن مسارات التحوّل في الزراعة ونظم الأغذية غير متجانسة، إذ هي خاصة بالسياق المحلي وتعتمد بشدّة على الظروف الأساسية، والسياسات المتبعة، وعلى جودة الحوكمة. وقد تزامن نمط الانتقال في نظم الإنتاج الزراعي إلى الزراعة، التي تتطلب رساميل كثيفة/مندمجة في الأسواق، مع ظهور البلدات الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة، الأمر الذي ساهم في تحوّل المناطق الريفية وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

59- وقد عزّزت حالات الانتقال الزراعي والتحوّل الريفي حتى اليوم بعضها البعض من خلال الروابط الداخلية للعرض والطلب مع المناطق الحضرية. وتشير بعض الأدلة إلى أن هذا الانتقال قد ساهم في الحدّ من الفقر وفي تقليص الفجوات القائمة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث مؤشرات الرفاه، بما في ذلك في مجال الصحة، ومن الناحية الاجتماعية وغيرها من الجوانب المتصلة بسبل العيش. وفي بعض الحالات، ساهمت إعادة توزيع العمل في تقليص الإنتاجية في القطاعات المتلقية

نظراً إلى أن قطاعات التصنيع والصناعة والخدمات تتطلب عملاً كثيفاً، وبخاصة في المراحل الأولى من التنمية. غير أن فرص العمل غير مضمونة دائماً للجميع في حالات التحول هذه ومن الضروري الحرص على عدم إهمال أحد في عمليات التحول الهيكلية، خاصة أشد الفئات فقراً.

(12) ازدياد أهمية الحوكمة الفعالة والحاجة إليها

60- لقد توافقت إعادة صياغة الميثاق العالمي للتعاون والحوكمة من أجل التنمية الذي حدّته خطة عام 2030 بتحوّل أقل وضوحاً، إنما متساوٍ من حيث الأهمية في التفكير المفاهيمي بشأن الحوكمة بين الحكومات، والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي للخبراء.

61- وخلال العقد الماضي، ابتعدت أولوية تفكير الخبراء عن مشروع "الحوكمة الجيدة" لصالح خطة عمل أكثر تواضعاً وعمليةً، حدّدها التزام باعتماد نُهج متواصلة، من الأسفل إلى الأعلى واختبارية لحلّ المشاكل من أجل تحسين الحوكمة أو زيادة فعاليتها. واليوم، باتت تُستكمل هذه النهج الجديدة في الحوكمة بتحليلات للاقتصاد السياسي تسعى إلى تحديد وتقييم أدوار أصحاب المصلحة الأساسيين والمؤسسات، ومصالحهم وربما استجاباتهم. وترمي هذه التحليلات إلى تحقيق ثلاثة أهداف. فهي توفّر أولاً المشورة لتصميم وتقييم الحلول الفنية التي يجب أن تستند إلى تقدير واقعي للسياق السياسي، والاقتصادي والاجتماعي الذي توضع من أجله؛ وثانياً، تساعد في تحديد أصحاب المصلحة الأساسيين، بما في ذلك السكان الفقراء الذين لا صوت سياسي لهم، الذين ينبغي استشارتهم وإشراكهم، والقضايا والمصالح الجوهرية والحيوية التي يجب معالجتها في عملية اتخاذ القرارات لضمان أن تكون النواتج عملية وشرعية؛ وثالثاً، تساعد هذه التحليلات في توفير المشورة لتكييف المؤسسات وتنميتها.

باء-3 التحديات العالمية الرئيسية

الاستنتاجات المنبثقة عن تحليل الاتجاهات والتحديات العالمية

62- يمكن استخلاص عدة استنتاجات من الاستعراض والتحليل السابقين للاتجاهات والمستجدات العالمية والإقليمية التي تؤثر في آفاق الأمن الغذائي ونظم الأغذية والزراعة المستدامة.

63- والأهم من ذلك، أن الزيادة في الطلب الإجمالي على الأغذية من المتوقع أن تستمر، وسيتعين تلبية هذا الطلب بزيادات في الإنتاجية المستدامة في ظل بيئة تتسم باحتدام الطلب على الموارد الطبيعية الشحيحة.

64- وفي الوقت ذاته، تستمر التغييرات في التركيبة الهيكلية للطلب والمشاكل المتصلة بالفقر المدقع والجوع وانعدام الأمن الغذائي والنقص في التغذية، وبتزايد انتشار الأمراض المزمنة المتعلقة بالوزن الزائد والبدانة والنظم الغذائية. ويحدث تحوّل ريفي سريع في معظم البلدان النامية، ومن المتوقع أن يتواصل هذا التحوّل وأن يؤثر على نظم الإنتاج الزراعي والعمل والتغذية والهجرة وأن تولّد تحديات لإشراك الجميع في عملية التنمية.

65- وسوف يستمر تعيّر المناخ والتنافس المتزايد على الموارد الطبيعية في المساهمة في تدهور الموارد الطبيعية وندرتهما، بما يطرح تهديدات على سبل عيش الإنسان وأمنه الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، تزداد الكوارث الطبيعية كثافة وعدداً، ومن المتوقع أن تزيد، مع الأحداث الجوية المتطرفة المتصلة بتغير المناخ، الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في العالم. ولا تزال الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود وغيرها من التهديدات المستجدة تتسبب بنشوء أزمات متصلة بالزراعة وينظم الأغذية، وتؤثر على الإنتاجية الزراعية وعلى صحة الإنسان، وهو ما يخلق الحاجة إلى نظم غذائية قادرة على الصمود. وتتواصل النزاعات وتختلف تبعات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، تتجاوز حدود البلدان المتأثرة بها.

66- وإن التغييرات السريعة والتحوّل في نظم الأغذية تستدعي بشكل متزايد وضع نظم حوكمة وطنية ودولية، واستجابات سياساتية مستندة إلى الأدلة ومحددة الأهداف. وفي ما يتعلق بالتجارة والاستثمارات، فإن التجارة الزراعية العالمية لا تتوسّع بسرعة، في الوقت الذي تنتشر فيه الاتفاقات التجارية الإقليمية وترتفع فيه الإجراءات الحمائية. وتبرز الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات لدعم الزراعة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والبحث والتطوير.

التحديات العالمية

67- بالاستناد إلى الاستنتاجات التي خلص إليها تحليل الاتجاهات العالمية والإقليمية، تظهر مجموعة من عشرة تحديات بوصفها الأكثر صلةً بعمل المنظمة لمكافحة الجوع وسوء التغذية، وتحقيق الأمن الغذائي على نطاق واسع، وتحسين سبل العيش الريفية، وجعل الزراعة ومصايد الأسماك والغابات وقاعدة الموارد الطبيعية المتصلة بما أكثر قدرةً على الصمود وإنتاجية واستدامة، على أن يتمّ التطرق إليها في استعراض الإطار الاستراتيجي.

- 1- تحسين الإنتاجية الزراعية بصورة مستدامة لتلبية الطلب المتزايد
- 2- ضمان قاعدة مستدامة للموارد الطبيعية
- 3- معالجة تعيّر المناخ واشتداد المخاطر الطبيعية
- 4- استئصال الفقر المدقع والمستمر والحدّ من اللامساواة
- 5- القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية
- 6- جعل نظم الأغذية أكثر كفاءةً، وشمولية وقدرة على الصمود
- 7- تحسين فرص كسب الدخل في المناطق الريفية، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة
- 8- بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات الممتدة والكوارث والنزاعات
- 9- الوقاية من الآفات العابرة للحدود والتهديدات الناشئة على الزراعة ونظم الأغذية
- 10- معالجة الحاجة إلى حوكمة متسقة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي

68- ومع الأخذ في الاعتبار المشورة المقدمة من الأجهزة الرئاسية للمنظمة للإبقاء على التوجه الاستراتيجي للمنظمة، تمت مراجعة الأهداف الاستراتيجية من أجل الاستجابة إلى التحديات في السياق الإجمالي لأهداف التنمية المستدامة. ويرد أدناه ملخص للتحديات كما ترد في القسم دال استجابة المنظمة إليها من خلال أهدافها الاستراتيجية الخمسة.

التحدي 1: تحسين الإنتاجية الزراعية بصورة مستدامة لتلبية الطلب المتزايد

69- من المتوقع أن يزداد الطلب على الأغذية وغيرها من السلع الزراعية، وأن يشهد تغييراً هيكلياً يُعزى، من بين أمور أخرى، إلى النمو السكاني، والتوسع الحضري، والزيادة في دخل الفرد في حين أن قاعدة الموارد الطبيعية تخضع لضغوطات متزايدة. ويمثل إنتاج كميات أكبر بموارد أقل مع المحافظة على سبل عيش صغار المزارعين والمزارعين الأسريين وتعزيزها تحدياً أساسياً في المستقبل.

70- وينبغي تحقيق تحسينات كبيرة في كفاءة استخدام الموارد ومكاسب صون الموارد على الصعيد العالمي، لتلبية الطلب على الأغذية ووقف وقلب التدهور الإيكولوجي. وفي حين تم إحراز بعض التقدم التكنولوجي، فإن الزيادات في الغلات التي شهدتها العقود الماضية تشهد تباطؤاً في ظل الآثار الجانبية السلبية الواضحة للاستخدام الكبير للمدخلات الكيميائية في إنتاج المحاصيل، الأمر الذي يثير مخاوف جدية متصلة بالاستدامة. كذلك، يجب تعزيز الاستثمارات في الزراعة، ومصايد الأسماك والغابات، وفي الإنفاق على البحث والتطوير، وبخاصة في البلدان المنخفضة الدخل ولصالحها. وهذا ضروري لأسباب عدّة منها تحسين اعتماد نظم وممارسات إنتاج مستدامة على غرار النظم المتكاملة بين المحاصيل والثروة الحيوانية وبين تربية الأحياء المائية والمحاصيل والزراعة المحافظة على الموارد ونظم الحراثة الزراعية والزراعة الذكية مناخياً والزراعة المراعية للتغذية والإدارة المستدامة للغابات والإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، في سياق تكيف المزارع والنظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية مع تغير المناخ، ومع الحاجات والسياسات القطرية والجنسانية المحددة والتخفيف من وطأها وقدرتها على الصمود. إضافةً إلى ذلك، ونظراً إلى أن حوافز الأسعار السائدة ودعمها لا يفضي إلى تحقيق استدامة الزراعة، من الضروري تعديل الإعانات الضمنية والصريحة.

التحدي 2: ضمان قاعدة مستدامة للموارد الطبيعية

71- تشير التوقعات حتى عام 2050 إلى تنامي ندرة الأراضي الزراعية والمياه والغابات ومصايد الأسماك الداخلية البحرية وموارد التنوع البيولوجي. وتُقدّر المتطلبات الإضافية من حيث الأراضي للإنتاج الزراعي من الآن حتى عام 2050 بما دون 0.1 مليار هكتار بقليل. ومن المتوقع أن يتراجع الطلب على هذه الأراضي في البلدان المرتفعة الدخل وأن يزداد في البلدان المنخفضة الدخل. وقد تشير هذه الزيادة المتواضعة إلى أن توفّر الأراضي لا يشكل عائقاً. وفي الواقع، يستند مشروع زيادة استخدام الأراضي للزراعة على الفكرة بأنه يتعدى الوصول إلى معظم الأراضي التي ما زالت متروكة بسبب غياب البنية التحتية، وبُعدها المادي وعدم اتصالها بالأسواق، و/أو بسبب تواجدها في مناطق معرّضة للكوارث. وعلاوةً على ذلك، تتركز الأراضي الفائضة المتوفرة في بضعة بلدان فقط. كما أن القيود المتمثلة بتوفر الأراضي تقوم على فكرة أن ازدياد الإنتاج الزراعي لتلبية الطلب الأكبر على الأغذية يجب أن يتأتى من تحسينات في الإنتاجية وكفاءة الموارد.

72- كذلك، سوف يشكل توفّر المياه من أجل الزراعة صعوبة متنامية، وبخاصة في المناطق التي تستخدم نسبة كبيرة من مواردها المائية، مما يعرّض نظم الإنتاج إلى إجهاد بيئي واجتماعي مرتفع، ويحدّ من احتمال توسيع بقعة المناطق المروية وتكون له تأثيرات على قدرة النساء على الحصول على المحصول على الموارد الإنتاجية. وبالفعل، يتباطأ إلى حدّ كبير معدّل توسّع الأراضي المروية. كما أن الجهد المستقبلي على المياه لن يحصل بفعل التغييرات في الطلب فحسب، إنما أيضاً بفعل التغييرات في توفّر موارد المياه الناجمة عن تغييرات في هطول الأمطار ودرجات الحرارة بسبب تغيّر المناخ.

التحدّي 3: مواجهة تغيّر المناخ واشتداد المخاطر الطبيعية

73- يثير تغيّر المناخ، إضافة إلى الكوارث الطبيعية والبشرية المنشأ، مخاوف عديدة: الأضرار والخسائر؛ التدهور البيئي للأراضي، والغابات وأرصدة الأسماك في المياه العذبة وغيرها من الموارد الطبيعية؛ تراجع معدلات النمو في الإنتاجية؛ والضغوطات المضافة على سبل العيش الزراعية، ونظم الأغذية والنظم الإيكولوجية المشهة أصلاً. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على قدرة قاعدة الموارد الطبيعية على سطح الأرض من أجل توفير الأغذية للأعداد المتزايدة من سكان العالم، وتخفيض بصمة الزراعة على البيئة والمناخ، من أجل ضمان رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية.

74- وسوف يتعرض الأمن الغذائي وسبل العيش البشرية إلى خطر متزايد ما بعد عام 2030 بفعل تأثيرات تغيّر المناخ. بالفعل، يؤثر تغيّر المناخ على توفّر الأغذية، ويخلّف تبعات سلبية على الغلات، بما في ذلك الأرصدة السمكية وصحة الحيوان. وهو يحدّ من إمكانية الحصول على الأغذية من خلال الآثار السلبية على الدخل وسبل العيش في الأرياف. كذلك، يُعتبر تغيّر المناخ "عاملاً مضاعفاً لخطر حدوث الجوع" الذي تشير بشأنه بعض التوقعات إلى أن 24 مليون طفل إضافي سيُصابون بسوء التغذية بحلول عام 2050، ونصفهم تقريباً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

75- ومن المحتمل أنه حتى عام 2030، سوف تكون الآثار السلبية لاتجاهات المناخ أكبر بصورة طفيفة فقط من الآثار الإيجابية. وسوف تظهر المنافع المتأتمية من ازدياد نمو النباتات في ظل درجات حرارة دافئة في المناطق المعتدلة الواقعة في المرتفعات العليا، في حين سوف تتركز الآثار السلبية في المناطق الاستوائية الواقعة في الأراضي المنخفضة. ومع مرور الزمن، سوف تشتد الآثار السلبية، ما بعد عام 2030، في ظلّ خسائر ملحوظة للغلات في مناطق عديدة من العالم، ولن يكون من الممكن بعدها التعويض عنها بتغييرات في الغلات الإيجابية التي تحصل في مناطق أخرى. كذلك، سوف تزداد حدّة الظواهر المناخية القصوى مثل موجات الجفاف والفيضانات، وسوف تصبح أكثر تواتراً.

التحدّي 4: استئصال الفقر المدقع والمستمرّ والحدّ من اللامساواة

76- رغم النمو الاقتصادي والحدّ من الفقر في العالم على مدى السنوات الثلاثين الماضية، ما زال 2.1 مليار شخص يعانون من الفقر حيث يعيش 900 مليون شخص في الفقر المدقع. كما أن اللامساواة الكبيرة والمتزايدة تؤخر إحراز تقدم أكبر في مجال الحدّ من الفقر. وحتى في البلدان التي شهدت تقلصاً للفقر، ما زالت اللامساواة قائمة بين المناطق الريفية

والحضرية، وبين الأقاليم، والمجموعات الإثنية، وبين الرجال والنساء. وتضطلع الزراعة بدور هام في النمو المراعي للفقراء. كذلك، يتطلب الحد من الفقر الريفي زيادة الإنتاجية والربحية، وربط المزارعين بالأسواق، وتوفير خدمات فعالة في مجال الإرشاد والاستشارة الزراعية؛ غير أن النمو المراعي للفقراء يتجاوز حدود الزراعة: فالحد من الفقر في الريف يفترض الحصول على مستوى جيد من التعليم، والتنوع الاقتصادي في الأنشطة الريفية غير الزراعية المدرة للدخل، بما يدعم استحداث الوظائف، وقيام آليات ملائمة للحماية الاجتماعية.

77- ويتركز الفقر المدقع على نحو متفاوت في المناطق الريفية، رغم أنه تراجع بشكل كبير في مناطق عديدة خلال العقود القليلة الماضية، وبخاصة في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وفي جنوب آسيا. وفي جميع البلدان النامية، من المرجح أن يعاني شخص يعيش في المناطق الريفية من الفقر المدقع ثلاثة مرات أكثر من شخص يعيش في المناطق الحضرية. وينعكس هذا الحرمان النسبي في المناطق الريفية في مجموعة واسعة من مؤشرات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. فإن سوء التغذية مثلاً، التي يجري قياسها حسب مدى انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون الخامسة من عمرهم، أسوأ حالاً في المناطق الريفية في كل بلد تقريباً تتوفر البيانات بشأنه. كما أن الحصول على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية أفضل بكثير في المدن.

78- ومعظم الفقراء والحياء في العالم هم سكان ريفيون يكسبون عيشهم من الزراعة، ومصايد الأسماك والغابات. كما أن اعتماد الفقراء على الزراعة في سبل عيشهم وتخصيص حصة كبيرة من إنفاقهم على الأغذية يجعل الزراعة قطاعاً أساسياً من قطاعات التدخل للتخفيف من وطأة الفقر والجوع. وحيثما يتباطأ النمو، يتأخر هذا التحول الهيكلي للزراعة فيبقى العديدون يعانون من الفقر.

79- وتواجه المرأة عوائق خاصة من حيث الحصول على موارد الإنتاج، والفرص الاقتصادية والمشاركة الضعيفة في عمليات اتخاذ القرارات، كما تعاني المرأة الريفية من عدد من القيود في الحصول على مدخلات، وخدمات وأسواق زراعية تصعب عليها الاعتماد على الإنتاج الزراعي للخروج من الفقر. كما أن المرأة العاملة في الزراعة تحصل بشكل أقل على القروض والمدخلات الزراعية، الأمر الذي يعيق نمو الإنتاجية الزراعية. وتشير دراسات حديثة، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى أن مستويات الإنتاجية الزراعية للإناث من العاملين أدنى بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة من إنتاجية العاملين الذكور بسبب الفجوة بين الرجال والنساء في الحصول على الموارد.

80- ومن الضروري توفير قدر كبير من الاستثمارات الإضافية للتغلب على الفقر المدقع والجوع. غير أن المستويات الحالية المنخفضة لتشكيل الرساميل و"الحيث المالي" المحدود في البلدان المنخفضة الدخل تعني أنها تفتقر إلى الموارد الضرورية لدعم هذا النوع من برامج الاستثمار، وبالتالي قد تحتاج إلى دعم خارجي من خلال التعاون المالي الدولي.

التحدّي 5: القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية

81- في حين من المتوقع أن تتأني النواتج التغذوية الإيجابية عن نمو متوسط الدخل للفرد، سوف تبقى مواجهة العبء الثلاثي لسوء التغذية (نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والبدانة) تحدياً في العقود المقبلة.

82- ونظراً إلى أن النمو السكاني تركز في البلدان المنخفضة الدخل، من المتوقع أن تحصل زيادات كبيرة في الطلب على المحاصيل الأساسية مثل الجذريات والدرنيات والموز الأفريقي. ومن شأن النمو في الدخل والتوسع الحضري أن يحفز التغييرات في أنماط النظم الغذائية، كما أنه من المتوقع أن ينعكس هذا الأمر في البلدان المنخفضة الدخل في زيادات كبيرة في الطلب على الحبوب والحليب ومنتجات اللحوم، في حين سيتجاوز الطلب على الفاكهة والخضار الطلب على محاصيل أخرى في البلدان المرتفعة الدخل. ويتركز النمو السكاني في العالم بشكل متفاوت في البلدان التي تعاني مستوى أعلى من انعدام الأمن الغذائي والنقص في المغذيات الدقيقة. وفي الوقت ذاته، فإن التحول إلى استهلاك أعلى للمنتجات الحيوانية وللأغذية الغنية بالسكر إضافة إلى أسلوب حياة حضري قليل الحركة يزيد مخاطر الإصابة بالوزن الزائد والبدانة.

83- وسوف يبقى تحسين فرص حصول السكان الضعفاء على الأغذية التحدي الرئيسي الذي ينبغي مواجهته لاستئصال الجوع في العقود المقبلة، وضمان الأمن الغذائي الحضري، وبخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وهذا يشمل تلبية الطلبات المتصلة بالأغذية والتغذية لدى السكان الذين تزداد مداخيلهم وتتغير نظمهم الغذائية، وكذلك الطلبات الواردة من عدد متنامٍ من الفقراء والجياع. وفي حين أولى اهتمام كبير إلى زيادة الإنتاج في المزرعة لتلبية الطلبات، فإن سلاسل الإمداد التي تربط المزارعين بحصول المستهلكين في المدن على أغذية مغذية وآمنة (مثلاً، من خلال سياسات التسعير والحماية الاجتماعية) هي بنفس الأهمية.

84- كذلك، يترك التغيير في أنماط النظم الغذائية بصمة متزايدة على البيئة. فالأنماط المختلفة في النظم الغذائية تدفع إلى قيام نظم إنتاج مختلفة، وتختلف بصمات مختلفة من حيث الانبعاثات والموارد. ويرتبط التحول إلى نظم غذائية غنية بمحتواها من البروتينات الحيوانية (الحليب واللحوم، وبخاصة من المجترات) بتكاليف بيئية مرتفعة، وبخاصة انبعاثات أعلى لغازات الدفيئة (مثل الميثان الناجم عن التخمر المعوي، وانبعاث ثاني أكسيد الكربون من إزالة الغابات لإقامة المراعي وانبعاثات ثاني أكسيد النترات لإنتاج العلف). كما أن زيادة استهلاك الأغذية المجهزة تتطلب استخدام المزيد من المياه والطاقة مع ما يرافق ذلك من آثار بيئية حين لا تخضع هذه الموارد لإدارة مستدامة.

85- وفي حال لم تتغير ممارسات الإنتاج، فمن المتوقع أن يساهم التحول في أنماط النظم الغذائية في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، وبالتالي في تغير المناخ. وقد يؤثر تغير المناخ على النواتج التغذوية، من خلال تأثيراته على محتوى بعض الأغذية من المغذيات الدقيقة، وعلى سلامة الأغذية. إضافة إلى ذلك، تولد درجات الحرارة المرتفعة والظواهر المناخية القصوى بيئة مواتية أكثر لانتقال العوامل المرضية التي تحملها الأغذية من قبيل بكتيريا الكامبيلو والسالمونيلا التي تقلص قدرة السكان المصابين بها على استيعاب المغذيات.

86- وتشير الأدلة المتزايدة إلى أن أنماط النظم الغذائية ذات التأثير البيئي المنخفض يمكن أن تكون متسقة أيضاً مع الصحة الجيدة. وعلى سبيل المثال، فإن الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن النظم الغذائية التي توصي باستهلاك كميات أقل من اللحوم الحمراء، وبخاصة في المجموعات السكانية التي تستهلك كميات كبيرة منها، قد تساعد في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. لكن ما زال من الضروري إجراء مزيد من البحوث لفهم الروابط القائمة بين تغير المناخ والتغذية والنظم الغذائية.

التحدّي 6: جعل نظم الأغذية أكثر كفاءةً وشموليةً وقدرةً على الصمود

87- تشهد نظم الأغذية تغيرات تعكس وجود منحى متنامٍ لسلاسل الإمداد العالمية في معظم البلدان. وتتسم هذه النظم بتعايش قنوات الإمداد العصرية والتقليدية جنباً إلى جنب. ولكنها تتغير في ظل الاعتماد المتزايد في عدة أقاليم على سلاسل الإمداد العالمية ونظم التوزيع الواسعة النطاق (مثل المتاجر الكبرى) التي تستجيب إلى التغييرات في الطلب على الأغذية وإلى الأفضليات في النظم الغذائية، وتساهم فيها في الوقت ذاته. وفي حين يقوم الطابع المتغير لنظم الأغذية بتحسين الكفاءة، فهو يولّد أيضاً تحديات ومخاوف جديدة على صعيد محتوى أغذية عديدة من الأسعار الحرارية العالية والقيمة التغذوية المتدنية، ونفاذ صغار المنتجين والمزارعين الأسريين إلى أسواق مجدية، والمستويات المرتفعة من الفاقد والمهدر من الأغذية، والقضايا المتصلة بسلامة الأغذية وصحة النباتات والحيوانات، وازدياد كثافة الطاقة والبصمات الإيكولوجية المرتبطة بتمديد طول السلاسل الغذائية. وتوخياً لفهم تبعات هذه التحديات بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية في المستقبل على نحو أفضل، ينبغي تناولها من منظور نظم الأغذية بصورة عامة، مع تركيز خاص على آثارها على السلاسل الغذائية التقليدية، وعلى المنتجين والمستهلكين الذين يعتمدون عليها.

88- ويمكن أن تشكل التغييرات في طابع التفاعلات بين المزرعة والسوق والمستهلك مصدراً هاماً لنمو الدخل واستحداث الوظائف في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ويمكن لسلاسل الإمداد المنظمة أن تزيد كفاءة تدفقات المنتج من المدخلات إلى المزارعين، ثم إلى متاجر البيع بالتجزئة وأخيراً إلى المستهلكين، إلا أنها تطرح تحدياً للأمن الغذائي مثلاً، في حال أصبحت نظم التوزيع مركزة في مناطق حضرية غير نائية وأكثر ثراءً. إضافةً إلى ذلك، غالباً ما تكون متطلبات المتاجر الكبرى أكثر صرامةً، مثل المتطلبات المتعلقة بالتمائل والاتساق والإمداد المنتظم والأحجام الكبيرة، وبالتالي قد يصعب على صغار المنتجين الاستجابة إليها. وهذا التغلب المتزايد لسلاسل الإمداد المنظمة يثير مخاوف متزايدة حيال كفاءة انعكاساتها وعدلها. وفي الوقت ذاته، تبقى نظم الأغذية المحلية هامة، رغم "ثورة المتاجر الكبرى" وما يصاحبها من ظهور لسلاسل عصرية وعالمية للإمدادات الغذائية. ويتأتى حتى 90 في المائة من استهلاك الأغذية في البلدان المنخفضة الدخل من مصادر محلية في المناطق الريفية.

89- وفي البلدان المنخفضة الدخل، يحصل الفاقد في الأغذية على امتداد سلاسل القيمة الغذائية، وينتج عن حدود إدارية وفنية في مجالات الحصاد والتخزين والنقل والتجهيز والتعبئة والتسويق. وأما في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل، فيُعزى المهدر من الأغذية بصورة رئيسية إلى سلوكيات المستهلكين وإلى السياسات والأنظمة التي تعالج أولويات قطاعية أخرى. فعلى سبيل المثال، قد تشجّع الإعانات الزراعية على إنتاج فائض من المحاصيل الغذائية يؤدي إلى خفض الأسعار والاهتمام الذي يولّى - على امتداد سلسلة القيمة ومن جانب المستهلكين - إلى الأغذية التي يتم فقدها أو هدرها. علاوةً على ذلك، فإن سلامة الأغذية ومعايير الجودة قد تزيل الأغذية التي ما زالت آمنة للاستهلاك البشري من سلسلة الإمداد. وعلى صعيد المستهلكين، فإن التخطيط غير الملائم للمشتريات والفاشل في استخدام الأغذية قبل تاريخ انتهاء صلاحيتها قد يؤدي أيضاً إلى هدر الأغذية.

90- وقد ارتبط تحديث سلاسل الإمدادات الغذائية بانبعثات أعلى لغازات الاحتباس الحراري من مدخلات ما قبل السلسلة (الأسمدة، والآلات، ومبيدات الحشرات، والمنتجات البيطرية، والنقل) والأنشطة بعد خروج المنتجات من المزرعة (النقل والتجهيز والبيع بالتجزئة).

91- وسيتمثل التحدي بالنسبة إلى العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في إيجاد مسارات ديناميكية تربط نظم الأغذية المحلية بالأسواق الحضرية المتنامية، وفي انتهاز الفرص التي توفرها هذه الأسواق. وتحظى المدن بحصة الأسد من الطلب على المنتجات العالية القيمة مثل الفاكهة، والخضار ومنتجات الألبان، حيث يمكن لصغار المزارعين وللمزارعين الأسريين أن يتمتعوا بمزايا نظراً إلى العمل المكثف الذي تتطلبه تلك المنتجات. كما أن وضع نظم أغذية تربط المزارعين بالمدن قد يؤثر بشكل كبير على التخفيف من وطأة الفقر في الأرياف وتحقيق التنمية الزراعية. وهناك مسارات بديلة ممكنة: يقضي أحدها بربط المنتجين على نطاق صغير بسلاسل القيمة في المتاجر الكبرى بشروط مفيدة لهم؛ فيما تتمثل خيارات أخرى بإعطاء دفع جديد لتطوير النظم المحلية للأغذية.

التحدي 7: تحسين فرص كسب الدخل في المناطق الريفية، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة

92- إن استمرار اللامساواة يمنع العديدين من الخروج من حالة الجوع والفقر الريفي. كما أن الكثير من الشباب في البلدان المنخفضة الدخل يتعدون عن العمل في الزراعة المتدنية الإنتاجية. وفي غياب فرص العمل اللائق، وضعف الحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية في المناطق الريفية، يصبحون جزءاً من تدفقات الهجرة المتنامية، بما في ذلك التدفقات الدولية منها، بفعل اللامساواة المنتشرة والمستمرة في العالم. وفي أقاليم عديدة، فإنّ النساء والمسنين هم الذين يعتنون بالمزرعة لكنهم يواجهون صعوبات كبرى في الحصول على الموارد لتحسين الإنتاجية. وسوف يتمثل أحد التحديات الرئيسية في العقود المقبلة بإيجاد سبل لمعالجة مواطن اللامساواة هذه من خلال تحولات ريفية أكثر شمولية وإعادة بناء الروابط بين المدن والأرياف.

93- ويمكن القول إن التحدي الأكبر الوحيد من حيث التنمية العالمية في العقود المقبلة ينشأ عن الحاجة إلى دمج مئات ملايين الشباب في سوق العمل. وخلال السنوات الخمس والثلاثين المقبلة، سوف يرتفع عدد الشباب في الفئة العمرية بين 15 و24 عاماً من مستواه الحالي العالي أصلاً حيث بلغ مليار شخص عام 2015، إلى 1.2 مليار شخص بحلول عام 2050. وسوف يعيش معظم هؤلاء الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا. كذلك، تشكل المستويات المرتفعة لبطالة الشباب في المناطق الريفية صعوبة أساسية بالنسبة إلى الأسر للخروج من الفقر على نحو مستدام. وأما بناء رأس المال البشري من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة - وبخاصة التعليم والصحة - فهو يمثل حجر الأساس للحدّ من الفقر.

94- وفي العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يتجاوز النمو السكاني النمو الجديد في الأعمال، كما أن التوسع الحضري السريع لم يترافق بنمو مماثل في الوظائف غير الزراعية. وبالتالي، يجب أن تستمر الخدمات الزراعية والمتصلة بالزراعة وعمليات تجهيز الأغذية باستيعاب حصة كبيرة من العاملين الجدد.

95- وتشكل الهجرة جزءاً من التنمية الاقتصادية ومن التحوّل الهيكلي للزراعة. إنما في العقود المقبلة، سوف تتسارع الهجرة هروباً من المحنة، داخل البلدان وبينها، بفعل ازدياد عدد سكان العالم، والعملة، وتغيّر المناخ والنزاع السياسي. وسوف تتطلب إدارة تدفقات الهجرة جهوداً إضافية، بما في ذلك معالجة أسبابها الجذرية ورفع مستوى الحصول على الحماية الاجتماعية وفرص العمل في بلدان المنشأ والوجهة.

التحدّي 8: بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات الممتدة والكوارث والنزاعات

96- تشكل الأزمات الممتدة بعض السياقات التي تطرح التحديات الأكبر لمكافحة الجوع وسوء التغذية والفقير. ويوجهها مزيج من الأسباب المتكررة- عوامل من صنع الإنسان وأخطار طبيعية (غالباً ما تحصل بالتزامن مع بعضها)، والنزاعات العنيفة، والأزمات الغذائية الطويلة، واختيار سبل المعيشة ونظم الأغذية، وعدم كفاءة الحوكمة والقدرات المؤسسية لمواجهة الأزمات الناجمة عنها. ويعيش نصف مليار شخص تقريباً في أكثر من 20 بلداً وإقليماً متأثراً بحالات من الأزمات الممتدة، ولا سيما في أفريقيا. كما أن معظم هؤلاء الأشخاص يستمدون أغذيتهم ودخلهم ورفاههم من الزراعة والقطاعات المتصلة بها. وقد توجه ثلثا المساعدة الإنسانية الدولية (أو 80 في المائة من أموال الطوارئ إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) إلى حالات الأزمات الممتدة أو المتكررة التي تدوم بالمعدل ثماني سنوات أو أكثر.

97- وتشكل النزاعات، بالإضافة إلى الأزمات الممتدة والكوارث الطبيعية، العوامل المعطّلة الرئيسية لسبل المعيشة الزراعية، والأمن الغذائي والتغذية. كما أنها تساهم في موجات النزوح والهجرة. وفي العقود الأخيرة، شهد العالم زيادة في حدّة النزاعات والكوارث تواترها. وسيكون من الضروري وضع المزيد من العمليات المدركة للمخاطر، والشمولية والعادلة للوقاية من نشوء النزاعات حول العالم.

التحدّي 9: الوقاية من الآفات العابرة للحدود والتهديدات الناشئة على الزراعة ونظم الأغذية

98- تتعرض النظم الزراعية ونظم الأغذية إلى تهديد مستمر بفعل الزيادة المقلقة في عدد حالات تفشي الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والأحداث المتصلة بسلامة الأغذية والإشعاع. وتمثل إنفلونزا الطيور، ومرض جنون البقر، وآفة المحترقات الصغيرة، وغزو الجراد، والأمراض التي تصيب القمح، والكسافا، والذرة والموز، والآفات والأمراض التي تصيب الغابات، والأمراض المائية، والعوامل الممرضة التي تحملها الأغذية والسموم الفطرية مجرد أمثلة قليلة عن التهديدات التي تخلف آثاراً ضارة على الأمن الغذائي، وصحة الإنسان، وسبل المعيشة، والاقتصاديات الوطنية والأسواق العالمية. ويتحمّل تغير المناخ جزءاً من المسؤولية في ظهور حالات طوارئ في نظام الأغذية.

99- وتمثل مكافحة الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود جانباً رئيسياً في إنتاجية النباتات إذ تسمح بتقليل خسائر الغلات في المحاصيل والمراعي. كما أن التخفيف من استخدام مبيدات الحشرات الكيميائية والاستعاضة عنها بمبيدات حشرات بيولوجية وبمكونات مكافحة البيولوجية، في إطار اعتماد نظم متكاملة للإنتاج وإدارة الآفات، سوف

يساعد في احتواء خطر تفشي الآفات والأمراض النباتية. كذلك، فإن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود هي أمراض وبائية معدية جداً يمكن أن تنتشر بسرعة كبيرة، بغض النظر عن الحدود الوطنية. وهي تسبب معدلات مرتفعة من النفوق والمرض بين الحيوانات. ويضر تفشي الأمراض الحيوانية العابرة للحدود بالأسواق الحيوانية الدولية والإقليمية والتجارة بما يطرح تهديداً مستمراً لسبل المعيشة لدى مربي الحيوانات في البلدان المتقدمة، وعلى نحو أكثر حدّة، في البلدان النامية. وحالياً، لا تتوفر القدرات الكافية والتنسيق الدولي لفهم المخاطر، والوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، ومكافحتها واستئصالها.

100- كما أن اللجوء المتزايد إلى تربية الحيوانات الكثيفة استجابةً للطلب المتغير على الأغذية يولّد مخاطر مرتبطة ببعض المشاكل في مجال الصحة وسلامة الأغذية بسبب مصدر تلوث أعلى، واستخدام أكبر للمضادات الحيوية (مع ما يرافقها من مخاوف على صعيد مقاومة مضادات الميكروبات)، وربما ازدياد حالات تفشي الأمراض الحيوانية الوبائية. وتشكل الأمراض التي تحملها الأغذية سبباً هاماً للمرضية والوفيات في العالم، إنما لا تتوفر بعد البيانات التفصيلية عن مدى انتشار الأغذية غير الآمنة وكلفتها، وبخاصة العبء الناشئ عن الملوثات الطفيلية والكيميائية في الأغذية. وقد تتعرض سلامة الأغذية إلى خطر أكبر بعد بفعل الاستخدام غير الآمن للمياه المستخدمة في تجهيز الأغذية، وسوء مناولة الأغذية، ومحدودية مرافق التخزين، إضافةً إلى سوء إنفاذ المعايير التنظيمية. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب ارتفاع المقاومة للمضادات الحيوية التي تهدد الوقاية والمعالجة الفعالة لمجموعة متنامية من الإصابات التي تسببها البكتيريا، والطفيليات، والفيروسات والفطريات، وقد تقلب مكاسب الطب العصري. وما زالت مضادات الميكروبات تُستخدم بشكل كبير، ليس فقط للمحافظة على صحة الإنسان والحيوان، إنما أيضاً في السياق الأوسع لتربية الحيوانات والصناعة الزراعية.

التحدّي 10: معالجة الحاجة إلى حوكمة متسقة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي

101- أخيراً وهو الأهم، ثمة ترابط إلى حد كبير بين كل هذه التحديات. وسوف تتطلب مواجهتها اعتماد نُهج سياساتية متكاملة على الصعيدين الوطني والدولي. ولن يكون من السهل تصميم هكذا نُهج للاستجابة إلى التحديات العديدة نظراً إلى المسارات السابقة لوضع السياسات الخاصة بالقطاعات، وإلى الثغرات الرئيسية في آليات الحوكمة العالمية والوطنية، والنظم التنظيمية، وأطر الرصد والمساءلة.

102- وإن خطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ وغيرها من الاتفاقات والتطورات العالمية ذات الصلة، تشدّد على ترابط هذه التحديات التي يتعيّن مواجهتها. وهي تقرّ أيضاً بضرورة المزج بين تدابير مختلفة لتحقيق الأهداف المترابطة، وأن القيام بذلك سوف يثير طلبات فنية جديدة على واضعي السياسات على المستويات كافة، وطلبات جديدة بشأن وضع ترتيبات مؤسسية والتنسيق على مستويات مختلفة من الحوكمة. وتشمل التحديات ذات الصلة أولاً، المزج بين الصكوك التي يجري تنفيذها على مستويات مختلفة من الحوكمة بطرق تعزّز بعضها البعض، بينما يتم الإقرار بالمقايضات الحتمية واحتوائها. ثانياً، الاستفادة من التآزر بين أهداف التنمية المستدامة والمقاصد، وبين السياسات القطاعية المختلفة، وبين التدابير المتنوعة التي يتخذها الموظفون وأصحاب المصلحة على المستويات المحلية والبلدية والمركزية والوطنية والإقليمية والدولية.

103- والحوكمة الأكثر شمولية ضرورية لتحسين الحوار بشأن البدائل الصعبة التي ينبغي اعتمادها في مجال السياسات، ولتلافي تهميش الفقراء بحدّ ذاتهم الذين يفتقرون إلى القوة السياسية للتأثير على القرارات، وللجوء لاستخدام موارد الفقراء وقدرتهم على الابتكار بصورة تدريجية في عملية التنمية. كما أن المنافسة المتنامية على الموارد الطبيعية في الحالات حيث يكون للفقراء أو غيرهم من السكان المستبعدين إقرار محدود بالحقوق، بما في ذلك الحقوق غير الرسمية في الحصول على الموارد الطبيعية، واستخدامها، قد تدفع إلى خسارة فقراء الأرياف للموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها في معيشتهم (بخاصة في حالة الأزمات الممتدة وفي المناطق المتأثرة بالنزاعات والكوارث). كما أن ضمان هذه الحقوق، وبخاصة من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات، ولدعم الأعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي يشكل ضرورة حيوية، وتحدياً أساسياً في مجال الحوكمة.

104- كذلك، يطرح النمو السكاني السريع، وبخاصة في المناطق المعرضة لتأثيرات تغيّر المناخ، والنزاعات والمؤسسات الضعيفة تحديات خاصة في مجال الحوكمة. وحين يصطدم طلب الحصول على الموارد الطبيعية من أجل التنمية بحركات كبيرة للسكان استجابةً إلى الكوارث الطبيعية والأزمات من فعل الإنسان، قد تصبح الضغوطات على الموارد الطبيعية مصدر نزاعات عنيفة. وسيكون من الضروري تحسين حوكمة الموارد الطبيعية بالاستناد إلى مفاهيم حوكمة الحيازة لوضع إطار مرن من أجل التخفيف من آثار النزاعات الوجودية بشأن الحصول على الأراضي والمياه ومصايد الأسماك، والغابات وحلّها، وحماية التنوّع البيولوجي وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي.

105- ويؤدي التعاون الدولي دوراً هاماً في هذه السياقات. كما أن الكثير من الموارد التي تعتمد عليها قطاعات الزراعة - كالمياه والأرصدة السمكية والغابات والنظم الإيكولوجية - عابرة للحدود بطبيعتها. ومن شأن التغيرات في البيئة أن تؤدي إلى تغيرات في توافر تلك الموارد ونزوح الأنواع والبشر والأنشطة البشرية في سعيها للتكيف معها. فضلاً عن ذلك، فإن الأحداث القصوى مثل حرائق الغابات وغزو الأنواع والآفات والأمراض إنما تعبر الحدود الوطنية. وإن السياسات والمؤسسات المعنية بالوقاية من المخاطر ونقاط الضعف المحددة التي تتأثر سلباً بتغير المناخ وإدارتها هي بشكل أساسي محلية ووطنية، إنما يمكن دعمها بفعالية بواسطة التعاون والأدوات الدولية.

106- وتشمل مجالات أخرى لتحسين الحوكمة تمويل التنمية الشاملة للأغذية والزراعة؛ والاستجابة إلى تحديات العمل والهجرة؛ ومعالجة الثغرات في النظام التجاري المتعدد الأطراف المتصل بنظم الأغذية والزراعة؛ وتوفير الوصول المفتوح للبيانات والإحصاءات بهدف تعزيز دور جميع أصحاب المصلحة في مجال الحوكمة.

جيم - خصائص المنظمة ووظائفها الرئيسية

107- إن الاتجاهات والتحديات محدّدة على نطاق واسع، ولا يمكن أن تتطرق إليها المنظمة بمفردها. وبهدف فهم التبعات على الإطار الاستراتيجي للمنظمة، ينبغي النظر إلى هذه التحديات في ظلّ خصائص المنظمة ووظائفها الأساسية. ويشمل هذا الجزء عرضاً موجزاً لخصائص المنظمة ووظائفها الأساسية الموافق عليها.

الخصائص التنظيمية الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة

108- إن أهم الخصائص ومواطن القوة الأساسية لأي منظمة هي تلك المتأصلة فيها والتي تنفرد بها، والتي تحدّد سماتها التنظيمية الأساسية. وثمة خصائص أساسية متعددة متأصلة في منظمة الأغذية والزراعة وتمثل معاً ميزة تنفرد بها المنظمة:

(أ) فهي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الأغذية والزراعة، المكلفة بمهمة شاملة من البلدان الأعضاء فيها تتمثل في العمل عالمياً في ما يتعلق بجميع جوانب الأغذية والزراعة (بما في ذلك إدارة مصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية)، والأمن الغذائي والتغذية في سلسلة المساعدة الإنسانية والإنمائية بأكملها؛

(ب) وتتسم بوضعها الحكومي الدولي وبجياها وبما لديها من سلطة توفير منتدى محايد يمكن فيه للدول أن تدعو كل منها الأخرى للحوار ولتبادل المعرفة؛

(ج) ولديها سلطة أن تطلب من أي دولة من الدول الأعضاء تقديم معلومات ذات صلة بغرض المنظمة؛

(د) وميزانيتها العادية مستمدة من الاشتراكات المقررة التي توفر كمية موارد مضمونة تمثل حداً أدنى يمكن تخصيصها للأنشطة ذات الأولوية التي تتفق عليها البلدان الأعضاء في الأجهزة الرئاسية، وتكملها مساهمات طوعية كبرى، تزايدت تبعثتها دعماً للأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تعزيز معارف المنظمة وزيادة نطاق عملها؛

(هـ) ولديها موظفون يملكون طائفة واسعة من الخبرة في مختلف مجالات مهمتها - وإن كانوا منتشرين على نطاق ضيق - يعملون بطريقة متعددة التخصصات؛

(و) ولديها وجود على المستوى القطري تدعمه أفرقة خبراء إقليمية وعالمية، للاستجابة للطلبات التي تعبر عنها البلدان والأقاليم.

الوظائف الرئيسية - كيف تضطلع بها المنظمة

109- تُعرّف الوظائف الرئيسية بأنها وسائل العمل الحاسمة التي يجب أن تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج. وبالتالي، تمثل أنواع التدخلات التي ستعطيها المنظمة الأولوية في خطة عملها. وهي مجالات من المتوقع أن تلعب المنظمة فيها دوراً قيادياً، ولكن ليس بالضرورة دوراً حصرياً. وفي مثل هذه الحالات يكون على المنظمة أن تعمل مع شركاء وأن تكثف جهودها لاستحداث شراكات استراتيجية وتفعيل هذه الشراكات.

(أ) تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية وتلك الخاصة بوضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات الفنية وغير ذلك. وسيتم تطوير هذا العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال آليات الحوكمة العالمية والحوار بشأن السياسات والدعم والمشورة، إلى جانب وضع السياسات اللازمة على المستوى القطري وتنمية القدرات المؤسسية لتنفيذها.

(ب) تجميع وتحليل ورصد وتحسين النفاذ إلى البيانات والمعلومات في المجالات المتصلة بالمهمة المنوطة بالمنظمة. ويشمل ذلك تطوير المنظورات والاتجاهات والتوقعات العالمية والإقليمية وما يقترن بها من استجابة من قبل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين (السياسات والتشريعات والإجراءات على سبيل المثال)، وتقديم الدعم المباشر للبلدان في مجال تنمية القدرات المؤسسية للاستجابة إلى التحديات التي تم تحديدها والخيارات الممكنة.

(ج) تيسير وتعزيز ودعم الحوار من أجل السياسات على المستويات العالمية والإقليمية القطرية. تتواجد منظمة الأغذية والزراعة بوصفها منظمة حكومية دولية في وضع جيد بشكل خاص يسمح لها بمساعدة البلدان على المستويين الوطني والدولي في تنظيم أنشطة الحوار بشأن السياسات الموجهة لتحسين التفاهم حول القضايا الهامة وإبرام اتفاقات بين أصحاب المصلحة وأو البلدان.

(د) إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويين القطري والإقليمي لتحضير وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة. ويشمل ذلك إسداء المشورة والدعم للأنشطة الموجهة إلى تعزيز المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، وإسداء المشورة المباشرة لتنفيذ البرامج.

(هـ) إسداء أنشطة المشورة والدعم التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتنشرها وتحسن من تطبيقها في مجالات اختصاص المنظمة. تحتاج المنظمة بوصفها منظمة معرفة إلى أن تكون في طليعة المعرفة والتكنولوجيا في جميع مجالات اختصاصها، وإلى أن تكون مصدراً وأداة تنظيمية لدعم البلدان في استخدام المعارف والتكنولوجيات المتاحة لأغراض التنمية.

(و) تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. أنيطت منظمة الأغذية والزراعة بولاية واسعة تشمل مشاكل التنمية الرئيسية التي يجب استهدافها من منظور واسع وشامل. ومع ذلك، ستركز المنظمة عملها على المجالات التي لديها كفاءة خاصة فيها، وسوف تنشئ شراكات قوية مع المنظمات الأخرى لتغطية الأعمال التكميلية المطلوبة الأخرى.

(ز) الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات اختصاص المنظمة. تتحمل المنظمة مسؤولية رئيسية في توفير خدمات الاتصال والمعلومات في جميع مجالات اختصاصها إلى البلدان والمجتمع الإنمائي، وفي الدعوة بقوة بشأن مواقع الشركات في ما يتعلق بقضايا التنمية العاجلة وذات الصلة.

110- وتكفل الوظائف الرئيسية، في جميع المجالات الداخلة ضمن نطاق ولاية المنظمة، تمتع البلدان عند جميع مستويات التنمية، لا سيما أشد البلدان فقراً، بفرصة الحصول على المعرفة والمنافع والخدمات العامة التي تحتاج إليها. ويقتضي ذلك من المنظمة أن تكون جهة لرسم السياسات العالمية والتيسير وعقد الشراكات والتنسيق فضلاً عن كونها جهة للمبادرة والإنجاز.

111- ولكي تتمكن من أداء هذه المهام، ينبغي للمنظمة: (أ) التركيز على خبرتها ومعرفتها الفنية، والترويج للممارسات الجيدة المتاحة على المستوى القطري؛ (ب) والقيام بدور قيادي عند ارتباط الأنشطة بالمهمة المنوطة بها؛ (ج) والاستفادة من قدرتها على إقامة شبكات التعاون والشراكات. فضلاً عن ذلك، سيكون على المنظمة في بعض الحالات أن تعزز قدراتها في المجالين التنظيمي والخاص بالموارد البشرية على حد سواء حتى تكون قادرة على تنفيذ الوظائف الرئيسية السبع على أكمل وجه، وبخاصة لتأكيد مكانتها كالألعاب العالمي الرئيسي في توفير السلع العامة وتقديم المشورة بشأن السياسات في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

112- وفي حين أن الوظائف الرئيسية هي أهم الأدوات التي ستستند إليها المنظمة في تنظيم وتطوير عملها، يجسد كل من الأهداف الاستراتيجية الخمسة مشاكل التنمية حيث ستركز المنظمة عملها من خلال برامج الهدف الاستراتيجي. وبالتالي، سوف يتم تنفيذ تنظيم وتركيز عمل المنظمة ضمن كل هدف استراتيجي من خلال تطبيق الوظائف الرئيسية السبعة.

دال - الأهداف الاستراتيجية

113- تمثل التحديات العشرة التي تم تحديدها ووصفها في القسم باء.3، بما في ذلك الاتجاهات والخصائص الإقليمية، المشاكل الإنمائية الرئيسية التي ستواجهها البلدان والمجتمع الإنمائي في المستقبل القريب. وهي تشكل قاعدة لاستعراض الإطار المفاهيمي ونظرية التغيير الخاصين بالأهداف الاستراتيجية الخمسة الحالية، في سياق رؤية منظمة الأغذية والزراعة ووظائفها الأساسية وخصائصها:

1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة

3: الحد من الفقر في الريف

4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

114- ويتعين على المنظمة، حرصاً منها على اتباع نهج متين وعملي قائم على النتائج بالنسبة إلى مجمل عمل المنظمة، أن تركز على امتلاكها القدرة الفنية الداخلية والتكامل الكافي لتحقيق النتائج المنشودة. ومن هذا المنطلق، يُستكمل الإطار الاستراتيجي بهدف سادس يتعلق بالجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)، من أجل ضمان القيادة على المستوى الفني وإدراج الإحصاءات والمسائل المشتركة بين المجالات أي تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية من أجل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية.

مواءمة الأهداف الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة

115 - شكّل تحقيق المواءمة بين إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة من أجل مساعدة البلدان بصورة فعّالة على تحقيق مقاصدها، اعتباراً هاماً في هذا الاستعراض للإطار الاستراتيجي. وتُعدّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ميثاقاً عالمياً جديداً للتعاون الإنمائي والحوكمة الدوليين، وتحدد السياق الذي ستعمل ضمنه المنظمة وبلدانها الأعضاء من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق مقاصد قطرية محددة.

116 - ويرمي الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة صراحةً إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإلى تعزيز الزراعة المستدامة في الوقت نفسه بحلول عام 2030. ويعكس الهدف 2 والمقاصد المتصلة به فكرة أن الجوع وسوء التغذية هما مشكلتان متعدّدتا الجوانب، وأن تجاوز هذه الأشكال من الحرمان هو تحدّي متعدد القطاعات. إضافةً إلى ذلك، تقرّ خطة عام 2030 بأن التقدم المحرز باتجاه تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، لا سيما القضاء على الفقر (الهدف 1)، وحصول الفقراء في الريف على العمالة المنتجة وفرص العمل اللائق (الهدف 8) والاستجابة لتغيّر المناخ (الهدف 13)، واستخدام النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية على نحو مستدام (الهدفان 14 و15)، سيتوقّف على مدى الحد فعلياً من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعلى مدى تعزيز الزراعة المستدامة. وعلى العكس، سيتوقّف التقدم المحرز باتجاه تحقيق الهدف 2 على التقدم باتجاه تحقيق عدد من الأهداف الأخرى.

117 - وتمثل إحدى تحديات خطة عام 2030 التي تواجهها المنظمة في تخطي الموارد التي تتحكم بها المنظمة وحدها من أجل طرح أسئلة أصعب بشأن كميّة تحفيزها عمل الآخرين على نحو أكثر فعالية وبناء شراكات أساسية مع الشركاء في التنمية، بما فيهم الوكالات التي توجد مقرها في روما ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. والمنظمة مدعوة أيضاً إلى مساعدة الحكومات والمؤسسات الإقليمية والعالمية على التعامل مع تعقيد الخطة الجديدة من خلال تبسيط المهام المعقّدة التي حددها لنفسها على شكل مشاكل منفصلة يمكن حلّها. وفي هذا الصدد، تعرض الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 المساهمة المتوقعة لكل من الأهداف الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جانب البلدان الأعضاء.

118 - ومن المهم التذكير، في سياق أهداف التنمية المستدامة، بأن رؤية المنظمة بشأن القضايا المشتركة بين عدة قطاعات تُعدّ نهجاً فعّالاً من أجل ضمان مواءمة أهداف التنمية المستدامة على نحو وثيق ليس فقط في كل هدف استراتيجي، بل أيضاً عبر كل الأهداف الاستراتيجية. وتبرز قضايا المنظمة المشتركة بين عدّة قطاعات والمتعلّقة بتغيّر المناخ، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة، والتغذية، إضافةً إلى الإحصاءات، في عدّة أهداف تنمية مستدامة، ويتّسم إدماجها في برامج المنظمة بأهمية بالغة من أجل مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

119 - ويرد في ما يلي عرضٌ موجز لكل هدف استراتيجي ويستعرض الهدف 6 مجالات التركيز والنتائج المتوقعة على ضوء التطوّرات، والاتجاهات، والتحديات، في السياق العام لأهداف التنمية المستدامة.

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

120- على الرغم من التقدم الملحوظ المسجل في مؤشرات التنمية خلال العقدین الأخيرين، لا يزال الجوع المزمن، ونقص التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، ونقص المغذيات الدقيقة، شائعين على نطاق واسع. ويشهد العالم بموازة ذلك، ظهور تحديات كبيرة على صعيد الصحة العامة تتمثل في الوزن الزائد والسمنة بين مختلف المجموعات السكانية، إضافةً إلى الأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي.

121- وفي وقت ينتج فيه العالم ما يكفي من الأغذية لإطعام الجميع، لا يزال الكثيرون يفتقرون إلى الوسائل لإنتاجها أو إلى الموارد لشرائها بالكمية والجودة المناسبين. وعدا عن الأبعاد الأخلاقية للمشكلة، فإن تكاليفها البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع هائلة وتتمثل في فقدان الإنتاجية، والمشاكل المرتبطة بالصحة، وفقدان الرفاه، وتراجع القدرة على التعلّم، وانخفاض درجة تحقيق الإمكانيات البشرية. إضافةً إلى ذلك، فإن معظم البلدان مثقلة بأكثر من شكل واحد من أشكال سوء التغذية التي يمكنها أن تتزامن في البلد الواحد أو المجتمع المحلي الواحد أو الأسرة الواحدة أو الفرد الواحد.

122- وفي سيناريو "سير الأمور على النحو المعتاد"، لن يتم تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030، وستستمر شرائح كبيرة من سكان العالم، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، بالمعاناة من نقص التغذية بحلول عام 2030 وحتى بحلول عام 2050. كذلك تتراجع الاتجاهات العالمية في معدل انتشار التقوّم وفي أعداد الأطفال الذين يعانون منه، ولكن ليس بالسرعة الكافية، لا سيما في أفريقيا، لتحقيق هدف التغذية العالمية لجمعية الصحة العالمية المتمثل بتخفيض عدد الأطفال الذين يعانون من التقوّم بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2025.

123- وسوف تدعم المنظمة البلدان من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو فعال، لا سيما في ما يتعلّق بهدف التنمية المستدامة 2. ويركّز الهدف الاستراتيجي 1 على مساهمة المنظمة في القضاء المستدام على الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وكل أشكال سوء التغذية، بما في ذلك نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، ومشاكل الوزن الزائد، والسمنة، والأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي. وسيساهم هذا العمل في تحقيق مقاصد هدي التنمية المستدامة 2 و3، فيما تُعتبر المقاصد الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الأهداف 13 و14 و15، مهمة جداً من أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

124- وتقتضي معالجة الأسباب الرئيسية للجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وجود عدد من العناصر، هي: الالتزام السياسي؛ والفهم المشترك للمشاكل والحلول استناداً إلى بيانات، ومعلومات، وتحليل سليمة؛ وآليات الحوكمة الشاملة والتنسيق بين أصحاب المصلحة؛ وإطار متسق للسياسات، والبرامج، والاستثمارات؛ والارتقاء بالنظم الغذائية والزراعية لتحسين التغذية؛ وسدّ الفجوة القائمة بين الجنسين. وتشكل هذه العناصر ركائز برنامج الهدف الاستراتيجي 1.

125- ومن المهم الاستفادة من الإمكانيات الكاملة للنظام الغذائي والزراعي في ما يتعلق بكل أشكال سوء التغذية، مع اغتنام الفرص وخلق الحوافز لكي يحقق النظام نتائج تغذوية إيجابية. ويمكن أن تضمن السياسات والبرامج والاستثمارات الأكثر تناسقاً، اتخاذ إجراءات من جانب الجهات الفاعلة ذات الصلة في النظام بأكمله لتحسين التغذية، بما في ذلك في مراحل الإنتاج، والحصاد، والتخزين، والتصنيع، والتسويق، والاستهلاك.

126- وتستخدم المنظمة، بصفتها منظمة عالمية، عملها على المستويين العالمي والإقليمي كأداة لزيادة الالتزام السياسي وبناء القدرات على المستوى القطري. وفي هذا السياق، ستساهم المنظمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الهدف الاستراتيجي 1) من خلال أربع نواتج:

1-1: التزام البلدان التزاماً سياسياً صريحاً بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030

2-1: تنفيذ البلدان لآليات شاملة للحكومة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030

3-1: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

4-1: تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة

127- تقع الزراعة المستدامة في قلب أهداف التنمية المستدامة، ويتسم مدى إمكانية تلبية القطاعات الزراعية - الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك - للطلب المتزايد على الأغذية والعلف والألياف على نحو أكثر إنتاجية واستدامة، بأهمية بالغة. وسيشهد هذا الطلب المتزايد تغييرات هيكلية بسبب جملة أمور منها النمو السكاني، والتحضر، والهجرة، وتغيير النظم الغذائية، وزيادة دخل الفرد، فيما ستعرض قاعدة الموارد الطبيعية لإجهاد متزايد وستتفقم النزاعات على الموارد في العقود القادمة.

128- وسيساهم رفع هذه التحديات في: ضمان الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، وتحسين كفاءة استخدام المياه (هدف التنمية المستدامة 6)، والتصدي لتغيير المناخ (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة)، والحفاظ على الموارد البحرية (الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة) والنظم الإيكولوجية البرية، وإعادة تأهيل الأراضي، والتنوع البيولوجي (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة).

129- وإن الانتقال إلى الزراعة المستدامة والغابات ومصايد الأسماك من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام ومعالجة قضايا تغيير المناخ وتدهور البيئة، يستلزم وجود بيئة تمكينية فعالة ويشمل أربعة مجالات هي: (1) نظم وممارسات

الإنتاج المستدامة والابتكارات المرتبطة بها؛ (2) إعداد السياسات، واستراتيجيات الاستثمار، وتقوية آليات الحوكمة؛ (3) تنفيذ السياسات والصكوك الدولية على نحو فعال؛ (4) صنع القرارات القائمة على الأدلة.

130- وفي هذا السياق، ستساعد المنظمة البلدان الأعضاء على تحقيق إنتاجية واستدامة أكبر في الأغذية والزراعة من خلال نهج أوسع للنظم الغذائية على النحو التالي:

- (أ) دعم المنتجين، بوصفهم شركاء رئيسيين، مع التركيز على المساواة بين الجنسين، ليصبحوا عوامل تغيير وابتكار، مع تمكينهم من زيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام؛
- (ب) دعم الحكومات لإرساء بيئة تمكينية، بما في ذلك إعداد السياسات، وخطط الاستثمار، والبرامج، وآليات الحوكمة المواتية بشأن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة، والتصدي لتغير المناخ وتدهور البيئة على نحو مشترك بين القطاعات ومتكامل وتشاركي؛
- (ج) دعم الحكومات لتعزيز تنفيذ السياسات، بما في ذلك من خلال الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة؛
- (د) تعزيز استخدام المعارف والمعلومات من أجل صنع القرارات القائمة على الأدلة، بما في ذلك دعم البلدان من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة.

131- وسيوفر الانتقال إلى الأغذية والزراعة المستدامة فرصةً لتطبيق السياسات، والاستراتيجيات، والحوكمة، وأطر العمل الدولية، والصكوك، إضافةً إلى آليات الاستثمار الأكثر تكاملاً والمشاركة بين القطاعات. وستؤدي الحوارات والمنتديات والنهج السياسية المتعددة أصحاب المصلحة إلى خلق التأزر، وستعالج أوجه التبادل، وستضمن الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي وسبل كسب العيش المحسنة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلسلة القيمة والنفاذ إلى السوق، وبقضايا الاقتصاد الريفي المتصلة بتوليد الدخل من خارج المزرعة، وحيازة الأراضي، والمجرة.

132- وستساهم المنظمة في زيادة إنتاجية الزراعة والغابات ومصايد الأسماك واستدامتها (الهدف الاستراتيجي 2) من خلال أربعة نواتج:

- 1-2: اعتماد البلدان لممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك
- 2-2: وضع البلدان لسياسات وآليات للحوكمة أو تحسينها لمعالجة الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة
- 2-3: تحسين البلدان لتنفيذ السياسات والصكوك الدولية لتحقيق استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة
- 2-4: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة لغرض استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في الوقت ذاته

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

133- يمثل القضاء على الفقر والنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، إحدى أهداف المنظمة العالمية الثلاثة، إلى جانب القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. وهم أيضاً عناصر أساسية في أهداف التنمية المستدامة. فيعيش ثلثا الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع في الريف، ويعتمد معظمهم بصورة جزئية على الأقل، على الزراعة -المحاصيل، أو الثروة الحيوانية، أو صيد السمك، أو الموارد الحرجية - لكسب معيشتهم ولأمنهم الغذائي.

134- وفي وقت سيترجع فيه عدد الأشخاص العاملين في الزراعة في العقود المقبلة، يعيش معظم الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع، اليوم وخلال العقود القادمة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في المناطق الريفية ويعتمدون بصورة جزئية على الأقل على الزراعة والموارد الطبيعية للحصول على الغذاء والدخل. ويشمل فقراء الريف أيضاً العمال الذين يقومون بأعمال غير مستقرة، وضئيلة الأجر، وغير نظامية، أو الذين هم غير قادرين على إيجاد عمل، لا سيما في صفوف النساء والشباب الريفيين. وتعدّ مستويات البطالة المرتفعة عند الشباب في الريف، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عائقاً أساسياً أمام تمكّن الأسر من تنوع أنشطتها والخروج من دوامة الفقر.

135- ويؤدي تمكين المرأة اقتصادياً، دوراً محورياً في الحد من الفقر. فتواجه المرأة حواجز خاصة تحول دون وصولها إلى الموارد الإنتاجية، والعمل اللائق، والأجور المتساوية. وستشكّل مساعدتها على تحقيق كامل قدراتها الاقتصادية، عنصر تغيير للحد من الفقر. وتعدّ زيادة مستوى صنع المرأة للقرارات، ومهاراتها وفرص العمل المتاحة لها، إضافةً إلى نفاذها إلى الحماية والخدمات الاجتماعية مثل رعاية الأطفال، أموراً جوهرية للحد من الفقر في الريف. وبشكل أعمّ، سيكون من الضروري أيضاً أن يتم التصدي للتمييز بين الجنسين في الأطر القانونية التي تضعها البلدان والتي تحول دون نفاذ المرأة إلى الموارد الإنتاجية، والفرص والمشاركة الاقتصادية.

136- ومن خلال تركيز الهدف الاستراتيجي 3 صراحةً على الحد من الفقر في الريف عن طريق التحوّل الريفي الشامل، تؤدي المنظمة دوراً استراتيجياً في ربط هدفين من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهما: الهدف 1 المتمثل في القضاء على الفقر المدقع وتخفيض عدد سكان العالم الذين يعيشون في حالة من الفقر بنسبة 50 في المائة؛ والهدف 2 المتمثل في القضاء على الجوع وضمان الحصول على الأغذية المغذية والكافية، مع المساهمة أيضاً في تحقيق الهدف 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهدف 8 بشأن العمالة والعمل اللائق، والهدف 10 بشأن الحد من انعدام المساواة.

137- والمنظمة في موقع استراتيجي يمكّنها من دعم الحكومات لتحسين سبل معيشة الأسر الريفية الفقيرة والأشد فقراً من خلال سياسات واستراتيجيات وبرامج تقوّي المؤسسات، وتعزز التمكين والإدماج الاجتماعيين؛ وتعزز الإنتاج الزراعي المستدام المناصر للفقراء، وزيادة الإنتاجية، وتنوع مصادر الدخل، والعمل اللائق في المزرعة وخارجها؛ وتتيح إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يستوجه الهدف الاستراتيجي 3 إلى مجموعة متنوعة من الأسر التي تعيش في حالة من الفقر في المناطق الريفية ويقترح نهجاً واسعاً واستراتيجيات مختلفة لدعم سبل كسب العيش وتمكين الأسر الريفية الفقيرة. ونظراً إلى تعدد سبل الخروج من الفقر والعوامل المؤثرة عليها، يتّسم النهج الواسع النطاق والمتعدد القطاعات إزاء الفقر، المرفق باستراتيجيات مختلفة بالأهمية من أجل النجاح في الحد من الفقر في الريف. ويجب أن تعزز هذه السياسات التحوّل الريفي والهيكلية الشامل والنمو الاقتصادي، ما من شأنه تمكين الفقراء من المشاركة بنشاط في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها بشكل ملحوظ مع معالجة الأسباب الرئيسية للهجرة في الوقت ذاته.

138- وستساهم المنظمة في الحد من الفقر في الريف (الهدف الاستراتيجي 3) من خلال أربع نواتج:

- 1-3: تمكين فقراء الريف ومنظمات الفقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق
- 2-3: تحسين البلدان لوصول فقراء الريف إلى فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق، لا سيما في صفوف الشباب والنساء
- 3-3: تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى نظم الحماية الاجتماعية
- 4-3: تعزيز البلدان للقدرات على تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج المنصفة المتعددة القطاعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وعلى تنفيذها وتقييمها للإسهام في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

139- يشكل الجمع في مرحلة ما بعد الإنتاج، والتجهيز، والتوزيع، والاستهلاك، والتصرف بالسلع التي مصدرها الزراعة أو الغابات أو تربية الأحياء المائية أو مصائد الأسماك⁷، معاً عنصراً مهماً ولكن مهماً في كثير من الأحيان، في النظم الزراعية والغذائية التي تُعدّ محور تركيز الهدف الاستراتيجي 4. ويشمل هذا العنصر في النظم الزراعية والغذائية كل من الأفراد، والمؤسسات الزراعية وخدمات الدعم (التمويل، والاستثمارات، وغيرها من الخدمات) وروابطهم، بما في ذلك سلاسل القيمة، التي تسلّم منتجات محددة إلى الأسواق المتوسطة والنهائية. وتدرج هذه العناصر والهيكل المترابطة في بيئة من السياسات، والاستراتيجيات، والقوانين، والتنظيمات، وتوفير البنى الأساسية العامة التي تحدث معاً تغييرات في النظم الزراعية والغذائية، أو تدعمها أو تكبّحها.

140- وبالتالي، ستكون الطريقة التي تتطوّر فيها النظم الزراعية والغذائية خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، عاملاً محددًا أساسياً في مدى القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) وتعزيز الاستهلاك الأكثر استدامةً (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة)؛ وفي توفير مصادر العمالة والدخل، لا سيما للنساء والشباب (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)؛ وفي مدى الحد من الضغوط على استخدام قاعدة الموارد الطبيعية (الأهداف 13 و14 و15 من أهداف التنمية المستدامة)؛ وفي درجة تحقيق تحسينات في الاستخدام المنصف والمتساوي للموارد (الأهداف 5 و9 و10 من أهداف التنمية المستدامة)؛ وفي ضمان حصول الجميع على طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة)؛ وفي المساهمات التي يمكن القيام بها في تطوير مدنٍ أكثر استدامة (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة). كما توفرّ النظم الزراعية والغذائية، من خلال ربطها بين مجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة، نقطة انطلاق رئيسة لتطوير الشراكات والاستثمارات الضرورية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيزها (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة).

141- وستكون التطورات في النظم الزراعية والغذائية مدفوعة بشكل أساسي من قبل الإجراءات المتخذة لتلبية متطلبات المستهلكين - ليس فقط تلك التي تتميز من حيث الجودة والسلامة والأسعار، بل أيضاً تلك التي تتميز بطريقة إنتاج المنتجات وتحويلها واستخدامها، مما يعكس المخاوف المتصلة بالفاقد والمهدر من الأغذية وتغيّر المناخ. وتشهد أنماط الطلب تغييرات سريعة، مع وجود تباينات ملحوظة في سرعتها وأثرها عبر المناطق وفي كل واحدة منها. ويترتب عن متطلبات المستهلكين المتغيرة، تحديات غير مسبقة تحقّق بتطوّر النظم الزراعية والغذائية، وتظهر هذه التحديات بطرق مختلفة في قطاعات مختلفة من السوق.

⁷ ويتم تحديد النظم الزراعية والغذائية على أنها تشمل قنوات السوق الرسمية وغير الرسمية والعناصر غير القائمة على السوق (الاستهلاك الذاتي والاستهلاك القائم على المجتمع)

142- وبالإضافة إلى النتائج الإيجابية التي تحققت بفعل التطوّرات في النظم الغذائية، كان هناك تداعيات غير مقصودة، مما أدى إلى ظهور تحدّيات عديدة أمام تحقيق التنمية الواسعة النطاق. وكانت إحدى التحديات الأساسية التي أعاقَت تحقيق المزيد من النواتج الإيجابية، هي نقص النهج المتناسقة إزاء تطوير النظم الزراعية والغذائية التي تشمل مجموعة متنوعة، وغالباً جديدة، من الجهات الفاعلة. ويستلزم التوفيق بين أهداف ومصالح وتبادلات مختلفة، إجراءات منسّقة لضمان تطوّر النظم الزراعية والغذائية بطريقة تسمح بتحقيق مكاسب في الفعالية، وتسهّل في الوقت نفسه الشمولية والنتائج التغذوية الأفضل، والقدرة الأكبر على الصمود، وتحدّ من الضغوط على قاعدة الموارد الطبيعية.

143- وستعمل المنظمة على التمكين من تطوير نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وفعاليةً (الهدف الاستراتيجي 4) من خلال أربع نواتج:

- 1-4: صياغة اتفاقات وخطوط توجيهية طوعية ومواصفات دولية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية وأدائها
- 2-4: تصميم البلدان وتنفيذها لسياسات وأطر تنظيمية وترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة
- 3-4: تعزيز البلدان لقدرات القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت الزراعية الشاملة وتطوير سلسلة القيمة
- 4-4: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة من أجل دعم إقامة نظم زراعية غذائية

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

144- خلال العقد الماضي، تسببت الكوارث الطبيعية بأضرار بحوالي 1.3 ترليون دولار وأثرت على 2.7 مليار شخص. كما تملك تداعيات الكوارث على الزراعة، آثاراً مباشرة على موارد النظم الإيكولوجية الزراعية، وسبل كسب العيش، والأمن الغذائي، والتغذية، وتقوّض مكاسب التنمية الوطنية التي استلزم تحقيقها سنوات عدّة، إضافةً إلى أنها تؤثر بشكل فوري على حياة الناس وعلى سبل كسب معيشتهم، وعلى الموارد الطبيعية، والبيئة القائمة. وقد زادت النداءات الإنسانية بنسبة 550 في المائة خلال السنوات العشرة السابقة لتصل إلى مبلغ قياسي وقدره 20 مليار دولار في عام 2015. وكانت نسبة 41 في المائة من هذا المبلغ ضرورية لتقديم المساعدة الغذائية، منها حصّة صغيرة لحماية سبل المعيشة الزراعية. والاستجابة للأزمات ليست كافية، ويجب إقرارها بجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات، ونقاط الضعف الكامنة، والمخاطر التي يتعرّض لها الناس على نحو متزايد. ويجب القيام باستثمارات استباقية على نطاق واسع من أجل تجنّب الكوارث أو الأزمات والحد من آثارها، وفي الحالات التي لا يمكن تفاديها، يجب تقديم المساعدة في التأهب لحالات الطوارئ في قطاع الزراعة والاستجابة لها لإنقاذ سبل العيش المعتمدة على الزراعة وإعادة تأهيلها. ويجب أن تملك البلدان والمجتمعات قدرات معزّزة لاستباق التهديدات واستيعاب الصدمات وتحويل مسارات التنمية أو إعادة رسم ملامحها على نحو أفضل.

145- وتعتمد اليوم سبل كسب العيش أكثر من 2.5 مليار شخص في العالم على الزراعة من أجل توليد الدخل والحصول على الأغذية والتمتّع بالرفاه والكرامة. وتنتج هذه السبل أكثر من نصف الإنتاج الزراعي العالمي، وهي معرّضة على وجه خاص للكوارث والأزمات. وفي ظل أنواع المخاطر المتعددة التي يمكنها أن تُحدث كوارث وأزمات، تساهم المنظمة في بناء قدرة أضعف البلدان والمجتمعات على الصمود أمام المخاطر الطبيعية، بما في ذلك الظواهر الشديدة الناجمة عن تغيّر المناخ، والمخاطر التي تهدد السلسلة الغذائية، بما فيها الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية، بالإضافة إلى حالات الأزمات الممتدة ومن ضمنها الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، والنزاعات العنيفة.

146- وتتوقّف القدرة على القضاء على الجوع وإطعام أعداد متزايدة من الناس بحلول عام 2030 على تعزيز المهارات الفريدة التي يتتمتع بها صغار المزارعين، والصيادون، ورعاة الماشية، والمجتمعات المعتمدة على الغابات، لإنتاج المزيد من الأغذية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية التي نعتمد جميعنا عليها. وبالإضافة إلى التحديّ الثلاثي الذي تتم مواجهته في الزراعة الصغيرة النطاق في البلدان النامية والمتمثّل في إنتاج المزيد من الأغذية، وتوفير المزيد من فرص العمل والدخل، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، يتزايد حجم الكوارث والأزمات وتواترها وآثارها، لا سيما تلك المتّصلة بتغيّر المناخ، والنزاعات، والمخاطر التي تهدد السلسلة الغذائية.

147- ويركّز الهدف الاستراتيجي 5 بنوع خاص على زيادة قدرة سبل كسب العيش الزراعية على الصمود أمام التهديدات والأزمات، والاستجابة لها عندما تطرأ. واستناداً إلى إطار سندي، هناك إقرار أوسع لضرورة الجمع بين المساعدة الإنسانية وبناء قدرة المجتمعات والبلدان المعرّضة للمخاطر أو التي تشهد أزمات على الصمود. وفي هذا الإطار، قام المجتمع الدولي، إلى جانب السعي إلى القضاء على الفقر واستئصال الجوع (هدفا التنمية المستدامة 1 و2)،

بتعزيز التزامه باعتماد طرق عمل جديدة للنهوض بالتناسق في ما بين الاستجابة الإنسانية والتدخلات لبناء القدرة على الصمود في الإجراءات التنموية الطويل الأجل. وسوف يساهم العمل في إطار الهدف الاستراتيجي 5 بصورة مباشرة في تحقيق المقاصد المنصوص عليها في الأهداف 1 و2 و10 و11 و13 و15 و16 من أهداف التنمية المستدامة.

148- ويجب استكمال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بالقدرة على الصمود أمام الكوارث والأزمات (بما في ذلك الاستجابة لحالات الطوارئ) لكي تكون قابلة للاستمرار. وتعدّ زيادة قدرة سبل معيشة أصحاب الحيازات الصغيرة القائمة على الزراعة، وسيلة قوية وضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم إهمال أحد.

149- وستساهم المنظمة في زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (الهدف الاستراتيجي 5) من خلال أربعة نواتج:

- 1-5: اعتماد البلدان أو تنفيذها لنظم وأطر قانونية وسياساتية ومؤسسية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات
- 2-5: استخدام البلدان لمعلومات منتظمة وللإنذار المبكر لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة
- 3-5: قيام البلدان بالحد من المخاطر وقابلية التأثر على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي
- 4-5: تأهب البلدان للكوارث والأزمات وإدارة الاستجابات الفعالة لها

الهدف الاستراتيجي 6: الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)

150- يضمن الهدف 6 جودة المعارف والخدمات الفنية للمنظمة وسلامتها في ستة مجالات رئيسية مشتركة بين الأهداف الاستراتيجية.

(أ) القيادة الفنية: تضمن الامتياز في المعرفة الفنية من خلال القيادة الفنية ومراقبة الجودة من قبل الشعب الفنية، وتدعم الشبكات الفنية في المنظمة وتقدم الخبرات الفنية لبرامجها، وتحافظ على القدرة على تحديد القضايا الناشئة والاستجابة لها، وتحزز التقدم في ما يخص التحديات الرئيسية في التخصصات الأساسية عن طريق اللجان الفنية، وتقوم بإعداد المنشورات الرئيسية للمنظمة ذات الجودة العالية.

(ب) الإحصاءات: تضمن جودة وسلامة البيانات المنتجة والتي يجري تحليلها من قبل المنظمة، بما في ذلك جوانب من منهجيات موحدة، وجودة البيانات بشأن قدرة البلدان الإحصائية، والحوكمة الإحصائية والتنسيق.

(ج) تغيير المناخ: يضمن القيادة الفنية لعمل المنظمة في مجال تغيير المناخ من أجل تعزيز القدرات الوطنية على التصدي لتغيير المناخ والزراعة، وتحسين إدراج اعتبارات الأمن الغذائي والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في الحوكمة الدولية لتغيير المناخ، وتقوية التنسيق في المنظمة وقدرة المنظمة على إنجاز عملها المتعلق بتغيير المناخ بالنسبة إلى مختلف الأهداف الاستراتيجية من خلال الاستراتيجية الخاصة بتغيير المناخ وخطة العمل ذات الصلة.

(د) المساواة بين الجنسين: تضمن تماسك الاستراتيجية والنهج، وجودة الخدمات للعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالنسبة إلى مختلف الأهداف الاستراتيجية.

(هـ) الحوكمة: تضمن تماسك الاستراتيجية والنهج، وجودة الخدمات المتعلقة بالحوكمة العالمية وتنسيق السياسات والحوكمة بالنسبة إلى مختلف الأهداف الاستراتيجية.

(و) التغذية: تضمن القيادة الفنية لعمل المنظمة في مجال التغذية، وتنسيق السياسات والعمليات في منظومة الأمم المتحدة، وتسهيل تعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية، فضلا عن تقديم الدعم التقني لتعبئة الموارد والتواصل في مجال التغذية، والتواصل مع وكالات الأمم المتحدة لجمع التقارير بشأن تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان روما بشأن التغذية.

151- وفي ما يلي عرض للاستراتيجية والنواتج المتوقعة بالنسبة إلى الإحصاءات والمواضيع المشتركة الأربعة (أي تغيير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية).

الإحصاءات

152- تعدّ الإحصاءات العالية الجودة ضرورة لتصميم واستهداف سياسات ترمي إلى الحد من الجوع، وسوء التغذية، والفقر في الريف، وللترويج لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام، بما في ذلك الزيادة المستدامة للإنتاج والإنتاجية لمواجهة تغير المناخ والتدهور البيئي. وهي توفر الأساس لقيام الحكومات والمجتمع الدولي باتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، وتؤدي دوراً حاسماً في قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية الوطنية والدولية. ويتّسم ذلك بأهمية خاصة في سياق خطة عام 2030 وإطار رصدها، ما يمثل تحدّ هائل تواجهه البلدان واختبار حقيقي للقدرات والموارد الإحصائية الوطنية.

153- ويشكل عمل المنظمة في مجال جمع ونشر المعلومات الإحصائية عن الأغذية والزراعة عنصراً أساسياً من عناصر ولاية المنظمة. وهناك إقرار بأن المنظمة تؤدي دوراً أساسياً في وضع المعايير، والأساليب، والأدوات العالمية للإحصاءات عن الأغذية والزراعة. ويهدف هذا العمل في نهاية المطاف إلى تحسين توافر البيانات الوطنية وجودتها، فضلاً عن إمكانية مقارنتها على المستوى الدولي وتشغيلها المتبادل بين مختلف المجالات الإحصائية. وتدعم المنظمة اعتماد هذه المعايير العالمية من خلال تنفيذ نهج منسق ومتكامل إزاء تنمية القدرات الإحصائية بما يتماشى مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية ومتطلبات خطة عام 2030.

154- وتستند استراتيجية المنظمة لتنمية القدرات الإحصائية على الإقرار بأن تحسين قدرة البلدان الأعضاء على جمع البيانات الأساسية الغذائية والزراعية، ونشرها واستخدامها، ضروري لتوفير أفضل الأدوات التحليلية والداعمة لصنع القرارات على المستويين الوطني والعالمي. وبموجب خطة عام 2030، يؤدي النظام الإحصائي في المنظمة دوراً جوهرياً وحافلاً بالتحديات في دعم البلدان لجمع البيانات ورصد أهداف التنمية المستدامة. وتعترف المنظمة بحجم المسؤولية الملقاة عليها في رصد ما لا يقل عن 26 مؤشراً ولقد شددت باستمرار على الحاجة إلى بناء شراكات مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

155- وتؤدي الإحصاءات دوراً مزدوجاً في الإطار الاستراتيجي للمنظمة: فهي تساهم مباشرة في مخرجات ونواتج محددة من الأهداف الاستراتيجية، وتتيح بيانات تمكينية داخلية وخارجية من شأنها أن تيسر تحقيق نتائج في المنظمة في إطار الهدف الاستراتيجي 6. ومن أجل ضمان استخدام البيانات والإحصاءات على نحو متزايد وفعال في عمليات صنع القرار، تسعى المنظمة إلى تحسين ارتباط بياناتها بالواقع وتوافرها في الوقت المحدد؛ وتجري مشاورات منتظمة مع المستخدمين من أجل فهم احتياجاتهم على نحو أفضل وتوفير التدريب لمعدي البيانات لكي يحسّنوا قدراتهم في مجال الاتصال.

المواضيع المشتركة

156- تمثل المواضيع المشتركة أربع قضايا رئيسية معترف بها - تغيير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة، والتغذية - وهي مشتركة بين جميع الأهداف الاستراتيجية، وتحتاج إلى أن يتم إدماجها بالكامل في العمل البرامجي ليعكس منظوراً ونهجاً مشتركين.

تغير المناخ

157- لقد اكتسب دور الزراعة في التكيف مع تغيير المناخ والحد من آثاره، أهمية بارزة في السنوات الأخيرة. وق ساهمت المنظمة في إعداد تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وهي تشارك بنشاط في الحوكمة والمبادرات الدولية بشأن تغيير المناخ. وفي ظل مشهد التعاون الدولي السريع التغيير، يتسم وضع المنظمة في مركز يسمح لها بالمساعدة في التصدي لتغيير المناخ بأهمية كبيرة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وفي سنة 2015، اعتُبر تغير المناخ موضوعاً مشتركاً في الإطار الاستراتيجي للمنظمة.

158- تسترشد المنظمة في عملها باستراتيجيتها الخاصة بتغير المناخ من أجل تحقيق ثلاثة مخرجات يؤازر الواحد منها الآخر وهي: (أ) تعزيز القدرات الوطنية في مجال تغير المناخ من خلال إتاحة المعرفة والخبرات الفنية؛ (ب) والعمل بقدر أكبر على إدماج الاعتبارات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة والحراجة ومصايد الأسماك في الخطة الدولية لتغير المناخ؛ (ج) وتوطيد تنسيق عمل المنظمة وتأديته.

159- وتشكل خطة عمل استراتيجية المنظمة الخاصة بتغير المناخ⁸ جزءاً لا يتجزأ من الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل. وتحدد خطة العمل بالنسبة إلى كل من النواتج المتوقعة على صعيد المناخ الإجراء الذي يتعين على المنظمة اتخاذه من خلال برامج الأهداف الاستراتيجية والهدف 6.

المساواة بين الجنسين

160- يتوقف تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع إلى حد كبير على المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للنساء والرجال، وعلى قدرتهم على أن يكونوا جهات فاعلة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي يتواجدون فيها. وتعدّ المرأة الريفية وكيلة اقتصادية بارعة تساهم في دخل الأسرة ونمو المجتمعات بطرق عدّة. إضافةً إلى ذلك، تؤدي المرأة الريفية دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للأسرة، وتدعم أسرتها ومجتمعها من خلال تخصيص الوقت للمحافظة على الثقافة والتقاليد وتوفير الموارد الأساسية مثل المياه، والوقود، والرعاية الصحية، والتعليم.

⁸ الوثيقة PC 121/2 والعنوان التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.fao.org/climate-change/>

161- وتتمتع المرأة في كل المناطق، بإمكانية محدودة للحصول على الموارد الإنتاجية، والمدخلات، والخدمات، والمعلومات، والشبكات الاجتماعية. كما أنها أقل تمثيلاً في المؤسسات وآليات الحوكمة المحلية، وتتمتع بقدرة محدودة على اتخاذ القرارات. ولا تؤدي هذه الفجوة بين الجنسين إلى تفويض قدرات المرأة فحسب، بل إنها تفرض أيضاً تكاليف عالية على القطاع الزراعي والاقتصاد بشكل أوسع والمجتمع ككل.

162- وقد استحوذ المجتمع الدولي، من خلال خطة عام 2030، على عناية سياسية كبرى بشأن الحاجة الملحة للتصدي لأوجه التفاوت بين الجنسين والتوزيع غير العادل للقدرات والفرص والثروات والسلطة والأصوات بين الرجال والنساء. وإن كل هدف من أهداف خطة عام 2030 يسترشد بمبدأ "عدم إهمال أحد". وعليه، فإنّ التركيز على المساواة بين الجنسين وعلى تمكين المرأة بات واضحاً في مختلف أهداف التنمية المستدامة، إن كهدف قائم بحد ذاته بشأن المساواة بين الجنسين أو كموضوع مشترك يتصل به أكثر من 30 مقصداً.

163- وتعمل المنظمة بانسجام تام مع الإطار الدولي لأهداف التنمية المستدامة وتقرّر بأن أداء القطاع الزراعي غير كافٍ في العديد من البلدان النامية على اعتبار أنّ نصف المزارعين - أي النساء منهم - لا يحظون بالدعم الكافي ولا تزال تُفرض عليهم قيود للحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية التي يحتاجون إليها لزيادة إنتاجيتهم. ومن شأن سدّ "الفجوة الجنسانية" أن يولّد منافع جمّة في القطاع الزراعي من خلال زيادة الناتج الزراعي الإجمالي والحد من انعدام الأمن الغذائي والتغذية بشكل عام في البلدان النامية.

164- وتتسم معالجة الفجوة الجنسانية بأهمية خاصة على ضوء التحديات العالمية والإقليمية المتصلة بانعدام الأمن الاقتصادي والسياسي، والضغط الديمغرافي، وتغيّر المناخ، واستنفاد قاعدة الموارد الطبيعية، التي تواجهها البلدان والمجتمعات الريفية. وتدعم المنظمة البلدان لسد الفجوات بين الجنسين التي لا تزال موجودة على مستوى النفاذ إلى الموارد الإنتاجية، والخدمات، والفرص الاقتصادية، بغية تحقيق عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية.

الحوكمة

165- تنطوي الأهداف الطموحة لخطة عام 2030 على تحديات معقدة على صعيد الحوكمة بالنسبة إلى الحكومات وشركائها. فعلى سبيل المثال، لا بد للقضاء على الجوع وسوء التغذية من وجود مقاربات شاملة ومتكاملة لإشراك مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص الذين تكون مشاركتهم ضرورية لتعزيز مشروعية الحلول المختارة وكفاءتها. وتتطلب في المقابل معالجة القضايا المتعلقة بالترابط المتزايد بين المجالات البيئية والإنتاجية والاستهلاكية مستويات غير مسبقة من التعاون بين القطاعات على المستويات كافة. ويتمثل تحدّي إضافي في العمل مع الشركاء لجعل المؤسسات وآليات الحوكمة أكثر مرونة وتكيفاً مع طلبات أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس والاتفاقات الإقليمية البارزة، على غرار إعلان مالابو. وتعمل المنظمة مع الحكومات لدعم الحوار بشأن السياسات بالاستعانة بتجارب البلدان الأخرى وعبر تحسين التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة والقطاعات والاختصاصات من أجل تصميم السياسات والاستراتيجيات المتصلة بولايتها وتنفيذها. والهدف من ذلك هو التوصل إلى حلول فعالة للمشاكل بموازاة العمل على تحقيق أهداف متعددة ومتضاربة أحياناً على صعيدي الأغذية والزراعة.

166- وقد أعاد اتجاهان أساسيان تشكيل بيئة عمل المنظمة في مجال الحوكمة. أولاً، شكّلت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ميثاقاً عالمياً جديداً للتعاون الإنمائي والحوكمة الدوليين. ومن منظور الحوكمة أولاً، يشمل المطالب الأبرز للخطة الجديدة: دعوةً لاعتماد نهج أكثر تكاملية إزاء التنمية؛ والتزاماً أقوى بصنع القرارات الوطنية وبتعزيز الملكية والاعتماد على الذات من قبل الدول الأعضاء؛ وتشديداً محسناً على تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص بوصفها أسلوباً رئيسياً لحشد سبل التنفيذ؛ وطلباً واضحاً لمزيد من التناسق في منظومة الأمم المتحدة؛ والتزاماً بنظام موسّع للرصد وإعداد التقارير بغية تمكين المساءلة المتبادلة بين جميع أصحاب المصلحة. ومنظمة الأغذية والزراعة في صدارة المؤسسات العالمية المعنية بالأغذية والزراعة حيث أنها تضع القواعد والمعايير والبيانات التي تمكن أصحاب المصلحة العديدين، بقيادة الحكومات، من اتخاذ الإجراءات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها.

167- ثانياً، خلال العقد الماضي، انتقل رأي الخبراء من الالتزام الغالب في ما مضى بـ"الحوكمة الرشيدة" إلى خطة أكثر تواضعاً وواقعية يحددها الالتزام بنهج تملكها الحكومات وتنطلق من القاعدة إلى القمة وتسعى إلى إيجاد الحلول للمشاكل. وتتبع هذه النهج مساراً مفتوحاً، وغير تقيدي، وتحليلياً، فيما تحافظ في الوقت نفسه على الالتزام المعياري بالتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتتولى الحكومات قيادة هذه العملية من خلال تحديد الأهداف المنشودة واختيار المسارات التي يتعين سلوكها. وتوفر المنظمة، بطلب من الحكومات، الدعم لاستخدام تحليلات الاقتصاد السياسي لتحديد وتقييم أدوار أصحاب المصلحة والمؤسسات الرئيسيين، ومصالحهم واستجاباتهم المحتملة للتغيرات السياسية. وتدعم أيضاً صياغة نهج للتعاطي مع الأفكار والمصالح والقيم والأفضليات المتعارضة في أغلب الأحيان لمختلف الأطراف الاجتماعية والسياسية الفاعلة.

168- وتلتزم المنظمة بالعمل مع عمليات الحوكمة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تسليط الضوء على المساهمة التي يمكن للأغذية والزراعة تقديمها للتصدي للعديد من التحديات الكبرى الماثلة أمام البلدان اليوم، ألا وهي: القضاء على الجوع والفقر وتحويل النظم الغذائية في سبيل التغذية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ووضع حد للصراع المستمر من أجل الحصول على الأراضي والمياه. وتسعى تدخلات المنظمة، من خلال عملها الوثيق مع الحكومات ومع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في سياقات مختلفة، إلى معالجة مسائل محددة تتصل بالقدرات والعمليات المتبعة بطرق تكفل تحقيق نواتج أفضل للتفاعل بين الجهات الفاعلة المتعددة.

التغذية

169- ويتطلب تحسين التغذية وخفض التكاليف الصحية والاجتماعية الناجمة عن سوء التغذية اتباع نهج متعدد القطاعات انطلاقاً من الدور الأساسي الذي يضطلع به قطاع الأغذية والزراعة لإطعام السكان بشكل جيد من خلال زيادة توافر الأغذية والنظم الغذائية المغذية والمأمونة والمتنوعة وإمكانية الحصول عليها واستهلاكها على مدار السنة. ويجب أن يتواءم هذا مع التوصيات التغذوية والاستدامة البيئية وأن يُستكمل من خلال تدخلات على صعيد الصحة العامة والتعليم والإصحاح والنظافة وغيرها من المجالات.

170- ويؤثر النظام الغذائي، من خلال البيئة الغذائية، في الأنماط الغذائية للمستهلكين وفي وضعهم التغذوي. وحرصاً على التصدي للعبء الثلاثي لسوء التغذية في النظام الغذائي بمجمله - من المدخلات والإنتاج والتجهيز والتخزين والنقل والتوزيع بالتجزئة وصولاً إلى الاستهلاك - ينطوي التخلص من الفاقد والمهدر من الأغذية على طاقات كامنة هائلة لزيادة كفاءة السلسلة الغذائية ككل واستدامتها بموازاة سدّ الثغرة التغذوية.

171- كمتابعة مباشرة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية ولتوصية المجلس، تم إدراج التغذية بين المواضيع المشتركة في الخطة المتوسطة الأجل المراجعة للفترة 2014-2017. وتشمل المجالات الموضوعية المراد تغطيتها للتغذية القيادة التقنية العامة لعمل المنظمة في مجال التغذية، وتنسيق السياسات والعمليات في منظومة الأمم المتحدة، وتسهيل عملية التعميم في الأهداف الاستراتيجية، فضلاً عن الدعم التقني لتعبئة الموارد والتواصل في مجال التغذية. وستظل الأنشطة البرمجية الرئيسية لتحسين التغذية والموارد المقابلة لها، ضمن إطار الأهداف الاستراتيجية.

172- وتولي المنظمة اهتماماً متزايداً بالتغذية من خلال معالجة الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل للأمن الغذائي والتغذية، لا سيما تلك المتصلة مباشرةً بمفهوم النظم الغذائية المستدامة وسلاسل القيمة، بما في ذلك الزراعة المراعية للتغذية. وقد سمح ذلك للفاو بأن تكون قائدة في المبادرات وآليات الحوكمة الدولية لتحسين التغذية، وأن تساعد ساعد البلدان على تحقيق أهدافها المتصلة بالتغذية من خلال التخطيط لعمل المنظمة عبر الأهداف الاستراتيجية، وتنفيذه ورصده.